



جامعة المدينة العالمية

# المشكاة

للعلم والإنسانية والاجتماعية  
مجلة علمية عالمية محكمة

المجلد الثامن، العدد (٢) محرم ١٤٤٣هـ / آب ٢٠٢١م

ISSN 2311-0538



جامعة العلوم الإسلامية العالمية

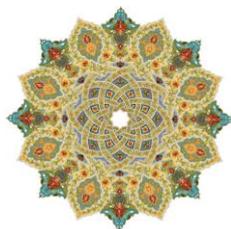
# المشكاة

لِلْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ وَالْإِجْتِمَاعِيَّةِ  
مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ عَالَمِيَّةٌ مُحْكَمَةٌ

تصدر عن عمادة البحث العلمي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية  
عمّان / المملكة الأردنية الهاشمية

المجلد الثامن، العدد (٢) محرم ١٤٤٣هـ / آب ٢٠٢١م

ما ورد في هذه المجلة يعبر عن آراء الباحثين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير  
أو جامعة العلوم الإسلامية العالمية أو سياسة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



محتويات العدد (باللغة العربية)  
المجلد الثامن، العدد (٢) محرم ١٤٤٣هـ / آب ٢٠٢١م

الصفحات	عنوان البحث	الباحث/ الباحثون
٤٣-١٣	فاضل صالح السامرائي وجهوده في التفسير البياني لسانيات وتحليل الخطاب	خولة حاجي
٨٦-٤٥	جرائم المخدرات في الأردن، اتجاهاتها وتباينها المكاني بين عامي ٢٠١١-٢٠١٨: دراسة سسيولوجية جغرافية	د. جهاد علي السعيدة و خليل جميل السعيدة وأريج دغره
١٢١-٨٧	درجة تحقق البرامج الأكاديمية لإعداد معلم المرحلة الأساسية في الجامعات الفلسطينية لمعايير (NCATE) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	د. ناصر جاسر الأغا
١٦٣-١٢٣	درجة ممارسة القيادة الإقناعية لدى مديري المدارس بوكالة الغوث الدولية في محافظات غزة وعلاقتها بالعدالة التنظيمية لديهم من وجهة نظر معلميها	د. مروان وليد المصري
٢٠٣-١٦٥	صدى الحرب في شعر الطبيعة عند ابن خفاجة الأندلسي (دراسة موضوعية)	د. زينب محمود هلالات د.شاهر الكفاوين
٢٢٦-٢٠٥	تكرير المعنى للفظين المختلفين إشباعاً وتوكيداً دراسة في التراكيب اللغوية نحواً وبلاغة	د. محمد عايد سعيد العواودة د.علي عودة صالح السواعير
٢٦٧-٢٢٧	الوعي النسوي لدى المرأة الأردنية الريفية "دراسة نوعية في قرية الملاحات/الاعوار الوسطى"	د.أمل العواودة و جمانة فاخوري و شهد وشاح ورنا ابراهيم وعائشة الهدبان
٢٩٨-٢٦٩	الجملة العربية بين النحاة العرب القدماء والمحدثين: قراءة نقدية"	د.محمد محمود محاسنة
٣٢٠-٢٩٩	الأفعال الكلامية في قصيدة الحارث بن عباد (قرباً مرتبط النعمة مني) (مقاربة لسانية تداولية)	د.ياسمين سعد الموسى د. عائشة محمد عثمان مصطفى
٣٤٨-٣٢١	بين النحو العربي والفقهاء الإسلاميين: الواقع والمأمول	د حفطي اشتبه
٣٨١-٣٤٩	ظاهرة الافتقار اللغوي في النحو العربي - دراسة تركيبية دلالية -	د. عيسى شاعة
٤٠٨-٣٨٣	مستوى القدرات المعرفية لدى طلبة الصف السابع والثامن الملتحقين في البرامج الخاصة بالموهوبين في دولة الكويت	سيف الهاجري
٤٤٥-٤٠٩	معوقات التخطيط الاستراتيجي المدرسي من وجهة نظر القادة التربويين بمدارس التعليم العام بمنطقة جازان	د. خالد بن ماضي محمد حكمي
٤٨١-٤٤٧	معالم التربية الأمنية: رؤية قرآنية	د. ناصر ابراهيم الشرعة د. فائز محمد أبو النجا

## ظاهرة الافتقار اللغويّ في النحو العربي - دراسة تركيبية دلالية -

د. عيسى شاغة \*

تاريخ وصول البحث: ١٧/١١/٢٠١٩م تاريخ القبول للبحث: ١٣/١/٢٠٢٠م

### الملخص

يهدف هذا البحث إلى جمع آراء النحاة المتعلقة بظاهرة الافتقار اللغويّ المتناثرة عبر مصنفات التراث النحويّ، ثمّ يناقشها لبيان أثرها في التماسك النصّي وترابط أجزاء الكلام، وكذا التمييز بين نوعي الافتقار، وأصناف العناصر اللغوية التي يتحقّق فيها، وأسباب ذلك، مع تحليل نماذج مختلفة من الآيات القرآنيّة والأمثلة المتنوّعة. ولذلك سيقودنا هذا البحث إلى الوقوف عند كثير من أبواب النحو ومباحثه لتقصي هذه الظاهرة. وتحديد العناصر اللغوية التي تحتاج إلى غيرها عند استعمالها في الكلام؛ كي تتضام معها فتؤدّي وظائفها الدلالية والنحوية المنوطة بها؛ بحكم أنّها قاصرة على الاستقلال بنفسها في التركيب مفتقرة إلى ما يتمّ معناها. ولكي يحقّق البحث أهدافه استعان بمنهج تكامليّ يقوم على الوصف والاستقراء؛ حيث يستقري مظاهر الافتقار في اللّغة العربيّة وآراء العلماء فيها، ويحلّل عينيّة من الحروف والأسماء والأفعال والجمل التي تتجسّد فيها هذه الظاهرة. الكلمات المفتاحية: الافتقار اللغويّ، الافتقار المتأصل، الافتقار غير المتأصل، التضام.

\*\* أستاذ محاضر، جامعة البويرة، الجزائر

## The phenomenon of linguistic lack in Arabic grammar -Structural and semantic study-

### Abstract

This research aims to collect the grammarians' opinions related to the phenomenon of linguistic lack of scattered through the works of grammatical heritage, then discusses it to explain its effect on textual coherence and interconnectedness of the parts of speech, as well as the distinction between the two types of lack, the types of linguistic elements that are investigated, and the reasons for that, while analyzing different models of verses Quranic and various examples.

Therefore, this research will lead us to stand at many sections of the grammar and investigations to follow this phenomenon. And determining the linguistic elements that, when used in speech, need others to coexist with them and perform their semantic and grammatical functions. They are unable to be independent in their composition, and they lack what is complemented by their meaning.

In order for the research to achieve its goals, it used an integrated approach based on description and induction, as it tracks the manifestations of lack in the Arabic language and the opinions of scholars on it, and analyzes a sample of letters, names, verbs and sentences in which this phenomenon is embodied.

**Keywords: nguistic lack, inherent lack, non-inherent lack, cohesion.**

وتعالى بحمل كتابه المقدّس؛ فهبّ العلماء يتدارسون  
نظامها ليكشفوا عن أسرارهِ وأسسهِ التي ينبغي  
عليها، وبذلوا في سبيل ذلك جهوداً محمودة  
تواصلت على مرّ العصور وتكلّلت بكمّ هائل من  
المصنّفات أثرت المكتبة اللغوية العربيّة في شتّى  
المجالات، فأفاد منها الباحثون في علوم اللّغة العربيّة

**المقدمة:** الحمد لله وكفى... والصلاة  
والسلام على من اصطفى... وبعد:

فقد حظيت اللّغة العربيّة بالعناية والدراسة  
والتحليل شأنها في ذلك شأن كثير من اللّغات  
البشريّة، وكان ذلك بعد أن شرفها الله سبحانه

وطلّابها، وتعرّفوا من خلالها على أهمّ القضايا اللغوية العربية.

### أهداف الدراسة:

ومن بين الظواهر اللغوية التي أشار إليها علماء النحو القدماء في مصنفاتهم ظاهرة افتقار الكلم بعضها إلى بعض، وهي ظاهرة شائعة في اللغة العربية، يهدف هذا البحث إلى جمع شتاتها المتفرقة عبر أبواب النحو المختلفة، ثم الإحاطة بها دراسةً وتحليلاً، والتأليف بينها في صورة تجعل الوصول إليها ميسراً. وذلك من خلال استقراء مظاهر الافتقار اللغوي في اللغة العربية ووصفها وتحليلها، ومناقشة كلّ ما يتعلّق بهذه الظاهرة اللغوية بغرض تبيان دورها في ترابط أجزاء الكلام وتضامّ كلماته وتراكيبه. ومن ثمّ التّبيه على ما يلزم كلّ صنف من أصناف الكلم من ضمام محدّدة تكتمل بها صورتها التركيبية؛ فتؤدّي وظائفها الدلالية والنحوية المنوطة بها، ويكون ذلك عوناً لمن أراد إعراب الكلام، فلا يلتبس عليه الأمر فيخطئ في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة أو الجملة، فالذي لا يعرف - مثلاً - أنّ الظرف (إذا) يفتقر إلى الجمل الفعلية دون غيرها قد يخطئ في إعراب قوله ﷻ: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١] فيجعل (الشمس) مبتدأً، و(كُوِّرَتْ) جملة فعلية خبراً لـ (الشمس)، ويجعل (الشمس كُوِّرَتْ) جملة اسمية مضافة إلى الظرف (إذا).

### إشكالية الدراسة:

تعدّ ظاهرة الافتقار اللغوي ظاهرة لغوية جديدة بالدراسة، ورغم أنّ العديد من مصنفات النحو واللسانيات قد تطرقت إليها غير أنّها لم تناوّلها من كلّ جوانبها، ولم تقف عند حدود المصطلح، كما أنّها لم تستقصيها من جميع جوانبها في أبواب النحو المختلفة، ولذلك تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن تساؤلات الآتية: ما هي أنواع الافتقار اللغوي؟ وكيف كانت معالجة النحاة لهذه الظاهرة؟ وما هي أصناف الكلمات التي تفتقر إلى غيرها؟ وما مدى إسهام هذه الظاهرة في ترابط أجزاء الكلام وأتساقه؟

### مضمون الدراسة:

للإجابة عن تساؤلات البحث قسّمت هذه الدراسة على تمهيد وخمسة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

- التمهيد: تطرقت فيه إلى التعريف بالافتقار اللغوي تعريفاً لغوياً واصطلاحياً، لأقف بعد ذلك عند مقابلاته في الاصطلاح، لأبين أهمّ المصطلحات التي تناوّلها القدماء والمحدثون للتعبير عن ظاهرة الافتقار اللغوي.

- المبحث الأول: يضمّ هذا المبحث مطلبين: خصّصت الأول منهما للتمييز بين نوعي الافتقار اللغوي وهما: الافتقار المتأصل، والافتقار غير المتأصل، مبيّناً حدود كلّ منهما. أمّا المطلب الثاني فخصّصته لأسباب الافتقار اللغوي.

دلالية لترابطها بما قبلها، كالجمل الواقعة نعتاً أو صلة أو خبراً أو حالاً، وجملتنا الشرط.

ثم ختمت البحث بجائزة أجملت فيها أهمّ النتائج المتوصل إليها، وخلال هذه المباحث كلّها وقفت عند كثير من أبواب النحو ومباحثه لتقصّي هذه الظاهرة، وتتبع أقوال العلماء فيها.

### منهجية الدراسة:

استعنت في هذا البحث بمنهج تكامليّ يقوم على الوصف والتحليل والاستقراء؛ حيث سأتناول هذه الظاهرة بالوصف، وأستقري مظاهر الافتقار في اللغة العربية وآراء العلماء فيها من خلال أبواب النحو المختلفة، وسأحلّل عينة من العناصر اللغوية المستمدة من آيات قرآنية وآيات شعرية وأمثلة متنوّعة.

### الدراسات السابقة:

لقد تطرّق إلى ظاهرة الافتقار اللغويّ بعض الباحثين المعاصرين، نذكر منهم سبيل المثال: عليّ علاء دسوقيّ أحمد (الافتقار في النحو العربيّ)، والفتلاويّ رفاة عبد الحسن (الافتقار في سورة الأنعام)، نادية التجار (التضام والتعاقب في الفكر النحويّ)، وجودة مبروك (ظاهرة التلازم التركيبيّ)، ولواء عبد المحسن عطية (المصاحبة المعجمية)، ومقران شطة (مفهوم التضام بين النظرية والتطبيق دراسة في سورة الكهف)، وسليمان بوراس (ظاهرة التضام في العربية أشكالها اللفظية ودلالاتها المعنوية)، هاشمي بن ساسي

- المبحث الثاني: يتناول هذا المبحث الافتقار اللغويّ في حروف المعاني، وهو يضمّ خمسة مطالب أحلّل فيها عينة من حروف الجرّ والحروف المشبهة بالفعل وحرفي الاستفهام وحروف العطف والشرط، للتأكيد على أنّ الافتقار في هذه الحروف متأصل فيها.

- المبحث الثالث: خصّصته للحديث عن الافتقار في الأسماء، وقسمته على مطلبين: المطلب الأول خاصّ بالأسماء المفتقرة إلى غيرها لذاتها، ويتناول الظروف الملازمة للإضافة، والأسماء الموصولة، والضمائر، لأبّين بعد ذلك أنّ حكم هذه الأسماء في الافتقار كحكم الحروف، فافتقارها متأصل فيها، وهي مبنية مطلقاً. أمّا المطلب الثاني فهو خاصّ بالأسماء المفتقرة إلى غيرها لا لذاتها، بل بحكم وقوعها في باب نحويّ يفرض عليها الافتقار إلى غيرها، ويضمّ كلّاً من المضاف، والمبتدأ والخبر، والتوابع، والاسم المميّز، والظرف والجارّ والمجرور.

- المبحث الرابع: خصّصته للأفعال التي تفتقر إلى غيرها في التركيب، وقسمته على ثلاثة مباحث، درست فيها نماذج من الأفعال المفتقرة إلى الفاعل أو ما ينوب عنه، والأفعال المتعدية المفتقرة إلى مفاعيل والأفعال اللازمة المفتقرة إلى حروف الجرّ لتعديتها، وأخيراً الأفعال التاسخة المفتقرة إلى نفي أو شبهه.

- المبحث الخامس: خصّصته للافتقار في الجمل، فتناولت فيه الجمل المفتقرة إلى غيرها حين تقع موقع المفرد، وافتقار الجمل إلى روابط لفظية أو

(ظاهرة التّضام في القرآن الكريم). وقد كان معظم هذه البحوث يتناقل بعضها عن بعض الأفكار والأمثلة نفسها، وأحياناً الخطّة نفسها، كما كان تناول بعضهم لظاهرة الافتقار اللغوي يقتصر في غالب الأحيان على تقديم نماذج محدودة بغية التعريف إماماً بالظاهرة التي هي جزء من بحوثهم، من دون استقصاء الظاهرة من كلّ جوانبها كما جاء في بحثنا هذا، الذي تميّز أيضاً باستقصاء أقوال علماء العربية في ظاهرة الافتقار اللغوي.

١) مفهوم الافتقار اللغوي.

جاء في لسان العرب أنّ "الفقر: الحاجة، وفعله الافتقار"<sup>(١)</sup>. وفي المعجم الوسيط "افتقر إلى الأمر: احتاج"<sup>(٢)</sup> فالافتقار في اللغة هو الاحتياج إلى الشيء وتطلبه.

أمّا في الاصطلاح فيعرف الافتقار بأنه "طلب الشيء على وجه الحاجة اللازمة"<sup>(٣)</sup>، ومن أمثلته "افتقار الاسم الموصول إلى عائده أو خلفه وإلى جملة صلة صريحة أو مؤوَّلة، وهذا الافتقار إلى ما ذكرناه يجعل الاسم الموصول لا يستغني عنه، إذ لا يتمّ معناه إلّا به"<sup>(٤)</sup>.

ويعرفه تمام حسان بقوله: "أمّا الافتقار فمعناه أنّ لفظاً ما لا يستقلّ بالإفادة ولا يوقف عليه في الكلام غالباً وإنّما يتطلّب في حيّزه لفظاً آخر لا غنى له عنه، وهذه هي السّمة المشتركة بين الألفاظ الدّالة على معنى عامّ حقّه أن يؤدّي بالحرف"<sup>(٥)</sup>.

فالافتقار اللغوي إذاً يعني قصور اللفظ على الاستقلال بنفسه في التركيب وتطلبه لعنصر لغويّ آخر يتضامّ معه حتّى يؤدّي وظيفته اللغويّة، وبهذا يكون الافتقار اللغويّ قضية تركيبية نحوية بحتة.

٢) الافتقار اللغويّ ومقابلاته في الاصطلاح النحويّ واللسانيّ.

يستعمل التّحاة القدماء واللسانيّون المحدثون مصطلحات وتعابير عدّة للدلالة على افتقار عنصر لغويّ ما إلى غيره وتطلبه في السّياق، ونجدهم أحياناً يعرفون هذه المصطلحات، وقد يستعملونها من غير تعريف، كما هو الشّأن عند كثير من القدماء، ومن بين هذه المصطلحات والتّعابير نذكر:

- الافتقار: استعمله ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في ألفيته حين قال:<sup>(٦)</sup>

وكِنْيَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا

تَأْتِرُ وَكَافْتَقَارٍ أَصْلًا

كما استعمله ابن هشام (ت ٧٦١هـ) في مصتفاته عدّة مرات ولم يعرفه، ومن أمثلة ذلك قوله: "المضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكنّ هذا الافتقار عارضٌ في بعض التراكيب"<sup>(٧)</sup>.

- لا يَغْنَى أَوْ لَا يَسْتغْنِي: استعمله سييويه (ت ١٨٠هـ) من غير تعريف كما في قوله: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر"<sup>(٨)</sup> واستعمله المبرّد (ت ٢٨٦هـ) في قوله: "المسند والمسند إليه وهما ما لا يستغني كلّ

واحد منهما من صاحبه".<sup>٩١</sup>

-لا بدّ، ويحتاج: استعمل ابن جنيّ (ت ٣٩٢هـ) (لا بدّ) للدلالة على الافتقار في قوله: "واعلم أنّ الفعل لا بدّ له من فاعل".<sup>٩٢</sup> واستعمل الرّضيّ (ت ٦٨٦ هـ) (لا بدّ) و(يحتاج) بمعنى الافتقار في قوله: "وأما الحرف فلا بدّ في كونه جزء كلام من فعل أو اسم، وقد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا، وقد يحتاج إلى الجملة".<sup>٩٣</sup>

-التضام: يذهب تمام حسان إلى اعتبار الافتقار صورة من صور التضام المتعددة فيقول: "فلا يكاد باب من أبواب النحو العربيّ يخلو من ظاهرة التضام إمّا في صورتها الإيجابية كالافتقار والاختصاص والتوارد، وإمّا في صورتها السلبية كالتنافي أو التنافي".<sup>٩٤</sup> ويعرّف التضام مبيّناً أنّه يكون على وجهين: "الوجه الأوّل أنّ التضام هو الطّرق الممكنة في رصف جملة ما، فتختلف طريقة منها عن الأخرى تقدماً وتأخيراً وفصلاً ووصلاً وهلمّ جراً... والوجه الثاني أنّ المقصود بالتضام أنّ يستلزم أحد العنصرين التحليليين التحوينّ عنصراً آخر فيسمّى التضام هنا (التلازم)، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمّى هذا (التنافي)".<sup>٩٥</sup> ومن هنا يكون إطلاق التضام على الافتقار من باب إطلاق الكلّ على أحد أجزائه؛ من حيث كان التضام يشمل الافتقار وغيره.

وتعرّف نادية رمضان التجار التضام بقولها: "هو استلزام عنصرين لغويين أو أكثر استلزاماً

ضرورياً، أو هو الترابط الأفتقيّ الطّبيعيّ ما بين الكلمات، أو رفقة الكلمة، أو جبرتها لكلمات أخرى في السّياق الطّبيعيّ".<sup>٩٦</sup> وهذا المفهوم يقترب كثيراً من مفهوم الافتقار اللغويّ الذي حدّدناه من قبل.

-التلازم: التلازم عند تمام حسان وجه من أوجه التضام يكشف عن تجاذب عنصرين، وعن سعي إلى ضمّ اللّفق إلى لفته، حفاظاً على المعنى التحويّيّ أو إبانة له بالرجوع إلى الأصول الثابتة التي جرّدها النّحاة".<sup>٩٧</sup> وهنا نلاحظ تطابقاً تاماً بين مفهوم التلازم ومفهوم الافتقار اللغويّ، بل إنّ تمام حسان كان يراوح بينهما في الاستعمال، فتارة يستعمل مصطلح التلازم كصورة من صور التضام إلى جانب التوارد والتنافي، وتارة أخرى يستعمل مصطلح الافتقار بدلاً عنه.

-التوارد: يقصد بالتوارد صلاحية تجاور كلمتين في تركيب ما لتناسبهما معجماً، فنقول مثلاً: (ركب المسافرون الطّائرة)، فهناك مناسبة معجميّة بين مفردات التركيب، في حين لا تتحقّق هذه المناسبة لو قلت: (أكل المسافرون الطّائرة)؛ لأنّ (الطّائرة) ليست ممّا يؤكل، فهي لا تتناسب معجماً مع الفعل (أكل)، ورغم انعدام المناسبة المعجميّة في جملة (ركب فلان رأسه)، غير أنّه تركيب فصيح مستعمل في اللغة العربيّة على سبيل المجاز للدلالة على العناد، وصحّة هذا التركيب وما يشبهه مرتبطة بسياق الموقف، فهو تركيب مفروض إذا أريد به

الحقيقة، مقبول إذا أريد به المجاز، وقد حدّد تمام حسان مفهوم التوارد بأنه: "ما يقوم بين مفردات المعجم من علاقات تجعلها تقع في أصناف متميزة، بحيث يلتقي صنف منها بصنف، فيصحّ للكلمة من هذا والكلمة من ذلك أن يجتمعا في الجملة الواحدة، فيستقيم المعنى باجتماعهما، ويتنافر صنف منها مع صنف فلا يستقيم المعنى بالجمع بين مفرداتها في الجملة الواحدة"<sup>٩٧</sup>.

وبهذا يتضح أنّ التوارد والافتقار اللغوي يتقاطعان في كونهما صورتين من صور التضام، ويفترقان في كون الافتقار يتعلّق بالتضام التحويّ للكلمات المعبرة عن الأبواب النحويّة، فهو إذاً قضية نحوية بحتة، بينما يتعلّق التوارد بجواز تضامّ الكلمات معجماً أو عدمه فهو إذاً قضية معجميّة. وهناك من يطلق على التوارد (المصاحبة)، ومن هؤلاء الدكتور محمد أبو الفرج الذي يفرّق بينه وبين التضام النحويّ فيقول: "يحدّد النحو نوع الكلمة التي يجب أن تقع في الموضع من الكلام (اسم، أو فعل، أو حرف)... وهناك في اللّغة نوع من التحديد للكلمات المستعملة في تركيب ما دون اعتبار للنحو أو غيره من القواعد اللغويّة المعروفة، هذا النوع هو الذي نسمّيه (المصاحبة)"<sup>٩٨</sup>.

### المبحث الأول: أنواع الافتقار اللغويّ وأسبابه. المطلب الأول: أنواع الافتقار اللغويّ.

الافتقار اللغويّ نوعان: افتقار متأصلّ وافتقار غير متأصلّ.

أما الافتقار اللغويّ المتأصلّ: فهو الذي يكون للألفاظ بحسب أصل وضعها، يقول تمام حسان: "فالافتقار المتأصلّ هو افتقار العناصر التي لا يصحّ إفرادها في الاستعمال وإن صحّ ذلك عند الدّراسة والتحليل"<sup>٩٩</sup>. وذلك لأنّه يوجد في اللّغة العربيّة عناصر لغويّة لا يمكن أن تأتي منعزلة عن التركيب، إذ هي مفتقرة دائماً إلى ألفاظ أو جمل تأتي معها لتكملها وتمكّنها من أداء وظيفتها اللغويّة، فافتقار هذه العناصر إذاً لازم لها لا ينفك عنها. ومن أمثلته: "افتقار حرف الجرّ إلى المرور وحرف العطف إلى المعطوف وحرف الاستثناء إلى مستثنى إن حذف وجب تقديره..."<sup>١٠٠</sup>.

وأما الافتقار اللغويّ غير المتأصلّ: فهو "يكون للباب النحويّ بحسب تركيبه، كافتقار المضاف إلى المضاف إليه، والحال إلى حدث يلابسه"<sup>١٠١</sup>. ولا يلزم هذا النوع من الافتقار العناصر اللغويّة في كلّ

وقد فضلنا في هذا البحث استعمال مصطلح (الافتقار اللغويّ)؛ إذ هو أقدم المصطلحات استعمالاً، وأكثرها تحديداً للظاهرة، بخلاف

وقد فضلنا في هذا البحث استعمال مصطلح (الافتقار اللغويّ)؛ إذ هو أقدم المصطلحات استعمالاً، وأكثرها تحديداً للظاهرة، بخلاف



أحوالها، لأنه لا يلحقها بحسب أصل وضعها، وإنما يكون لها في بعض حالاتها حين تدخل سياقات ما تفرض عليها أن تأتي ملازمة لغيرها من العناصر في التركيب، ويفسر تمام حسان سبب تسمية هذا النوع من الافتقار بقوله: إنما سمي غير متأصل لأن الافتقار هنا غير منسوب إلى الكلمة، فحين تقع الكلمة موقعها للتعبير عن الباب لا يكون الافتقار للكلمة، لأنها غير مفتقرة بحسب الأصل، وإنما يكون الافتقار للباب، فكل كلمة تقع هذا الموقع يفرض عليها الباب هذا النوع من الافتقار<sup>(١١)</sup>.

والفرق بين الافتقار اللغوي المتأصل والافتقار اللغوي غير المتأصل قد وضحه من قبل الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك؛ حيث يقول: "الشبه الافتقاري هو أن يفترق الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلاً أي لازماً كالحرف، كما في إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية، أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان، أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصل أي غير لازم كافتقار المضاف في نحو: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّالِحِينَ صَدَقَهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]

إلى الجملة بعده، فلا يني؛ لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ألا ترى أن يوماً في غير هذا

التركيب لا يفترق إليها نحو: هذا يوم مبارك، ومثله التكررة الموصوفة بالجملة فإنها مفتقرة إليها لكن افتقاراً غير مؤصل، لأنه ليس لذات التكررة وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته وعند زوال عارض الموصوفة يزول الافتقار<sup>(١٢)</sup>.

**المطلب الثاني: أسباب الافتقار اللغوي.**

الافتقار اللغوي ظاهرة متجذرة في اللغة العربية، فهي عموماً ليست من صنيع التحاة، ولا من محض خيالهم، بل هي أمر طبيعي في هذه اللغة، اتسمت به تراكيبيها؛ حيث يفضي إلى التلاحم بين أجزاء العبارة، التي يتصل فيها السابق باللاحق وفق علاقة لغوية مجتمة وصفها التحاة كما هي، وأطلقوا عليها مصطلح الافتقار، وهي ليست وليدة تأثر النحو بالفلسفة الإغريقية، بل كانت الإشارة إليها ترجع إلى أوائل التحاة قبل أن يتأثر النحو العربي بالمنطق إن كان ذلك حاصلًا فعلياً. فهناك كثير من الحالات التي سببت في المباحث اللاحقة أن الافتقار فيها كان سببه لغوياً مجتاً وليس صناعياً؛ إذ الكلمات في اللغة تحتاج إلى الدخول في علاقات تركيبية حتى تؤدي وظائفها اللغوية، واللغة البشرية كما هو معلوم تقوم على جملة من العلاقات المتشابكة، فهي ليست قائمة من المفردات المتجاورة في سلسلة التركيب دون أي رابط بينها، وكثير من تعاريف اللغة في اللسانيات المعاصرة يقر بهذه الخاصية الخطئية في اللغة.

القضية تؤطرها قاعدة أصولية لخصها ابن مالك في قوله: "وحذف ما يعلم جائز...".<sup>٥١</sup> لأن الأصل في الكلام عدم الحذف، وإنما يتم الحذف لموجب، فإذا حذف عنصر ما من التركيب وجب تقديره بناء على الأصل، وهذا الأصل هو ما بنيت عليه مسألة الافتقار، لا الفرع الذي هو حذف المقتدر إليه، ولذلك وجب فهم ظاهرة الافتقار اللغوي وفق هذا المنظور، أو بتعبير التحويليين: إن مسألة الافتقار عند النحاة تتصل بالبنية العميقة للجمل لا بالبنية السطحية.

أما ما يؤخذ على النحاة في مسألة قسرية القاعدة تقديرهم محذوفات لا أصل لها في الكلام، معتمدين في ذلك على ما يسمونه الدليل الصناعي، وذلك كأن يقدروا فعلاً للاسم الواقع بعد (إذا)، كما في قوله عَلَى: ﴿إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ﴾ [التكوير: ١] يقول السمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) في إعراب الاسم بعد إذا في هذه الآية: "في ارتفاع (الشمس) وجهان، أصحهما: أنها مرفوعة بفعل مقدر مبني للمفعول، حذف وفسره ما بعده على الاشتغال. والرفع على هذا الوجه - أعني إضمار الفعل - واجب عند البصريين؛ لأنهم لا يميزون أن يليها غيره، ويتأولون ما أوهم خلاف ذلك، والثاني: أنها مرفوعة بالابتداء، وهو قول الكوفيين والأخفش".<sup>٥٢</sup> فالبصريون - كما نرى - يعتبرون (الشمس) فاعلاً يفتر إلى فعل قبله يفسره الفعل الذي بعده، ولا

ولكن هناك نوع من مظاهر الافتقار في النحو العربي كانت وليدة الصناعة النحوية، لجأ إليها النحاة لتبرير اطراد قواعدهم، ويظهر ذلك مثلاً في تمسك النحاة برأيهم القائل بملازمة المبتدأ للخبر حتى حين يغيب أحدهما عن التركيب، فلم يقنعوا بهذا العدم، وأوجدوا له مبرراً سلخوا فيه مسلك التقدير، فقدروا للمبتدأ حين يغيب عن التركيب خبراً، والعكس صحيح، وكان ذلك بدعوى اطراد قواعد النحو، والبناء على الكثير في كلام العرب.

كما أن معاملة النحاة للفعل والفاعل من حيث وجوب لزوم أحدهما للآخر في كل الأحوال شبيهة بمعاملتهم للمبتدأ والخبر، فقسرية القاعدة جعلتهم يصرّون على افتقار الفعل للفاعل مطلقاً، فإذا غاب الفاعل فسروا غيابه بالاستتار، وليس بالحذف، لأن الحذف يقتضي العدم، بينما الاستتار يقتضي الوجود مع الخفاء، وذلك ما نجد ابن مالك يعبر عنه في قوله:<sup>٥٣</sup>

وَيَعْدُ فِعْلٌ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهَوَّ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَسْرَ  
ثم إن قسرية القاعدة عند النحاة حملتهم على إثبات الافتقار في كل الحالات التي يفتر فيها عنصر لغوي إلى الآخر، سواء كان المقتدر إليه مذكوراً أو محذوفاً؛ لأن المحذوف عندهم يترك خلفه أثراً في التركيب، يكتمل به وظيفياً بناء الجملة، وهذا الأثر شرط أساسي في الحذف، لا يتم بدونه؛ وذلك حتى لا تنخرم القاعدة، ويكثر فيها الشذوذ، وهذه

وملازمة لها، أي أنها تفتقر افتقاراً متأصلاً لغيرها من العناصر اللغوية.

ومن أمثلة ذلك تعريف الفارابي (ت ٣٣٩هـ) الذي جاء فيه: "الأداة لفظ يدل على معنى مفرد لا يمكن أن يفهم بنفسه وحده دون أن يقرون باسم أو كلمة".<sup>٣٧</sup> وهو يقصد بالأداة هنا الحرف.

وقد شرح الزجاجي (ت ٥٤٠هـ) قول النحاة (الحرف يدل على معنى في غيره) فقال: "وأما حدّ حروف المعاني وهو الذي يلتمسه التحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دل على معنى في غيره، نحو من وإلى وثم وما أشبه ذلك، وشرحه أن (من) تدخل في الكلام للتبويض، فهي تدل على تبويض غيرها، لا على تبويضها نفسها، وكذلك إذا كانت لا ابتداء الغاية، كانت غاية غيرها، وكذلك سائر وجوهها، وكذلك (إلى) تدل على المنتهى، فهي تدل على متتهى غيرها، لا على متهاها نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني".<sup>٣٨</sup> وهذا يعني أن الحروف دلالتها متوقعة على ما يذكر معها من مفردات وجمل، فهي تفتقر إليها في كل أحوالها.

وأشار الرّضي (ت ٦٨٦هـ) في تعريفه للحرف إلى أنه مفتقر إلى غيره دائماً، بحيث لا يمكنه أن يدل على معنى ما من دون أن يصاحبه فعل أو اسم أو جملة يقول في ذلك: "الاسم يصح أن يكون جزء الكلام من دون شيء آخر، وكذا الفعل في نحو قام زيد، وأما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام

دليل لهم في ذلك سوى أطراد القاعدة في مثل هذه الأحوال؛ ف (إذا) عندهم لا تضاف إلى الجمل الاسمية، بل إلى الجمل الفعلية. وفي هذا تعسف لما نسوا افتقار (الشمس) إلى فعل، في حين أنها تفتقر إلى خبر هو جملة (كورت) على رأي الكوفيين الذي أراه أصوب.

### البحث الثاني: الافتقار اللغوي في الحروف.

الحروف في اللغة العربية نوعان: حروف مبانٍ وحروف معانٍ.

أما حروف المبانى فهي التي تسمى حروف المعجم أو حروف الهجاء، وعددها في اللغة العربية ثمانية وعشرون (٢٨) حرفاً، وإنما سميت حروف مبانٍ؛ لأنها تُبنى بها الكلمات، فمثلاً كلمة (كتب) تعدّ الكاف والتاء والباء فيها حروف مبانٍ؛ لأنها تدخل في بناء الكلمة، ولا يستقل أي حرف من هذه الحروف بالدلالة على معنى مفرد، بل المعنى يحصل للكلمة ككل عند اكتمال بنائها، ولذلك لا يهمننا هذا النوع من الحروف في هذا البحث مادام عارياً عن المعنى.

وأما حروف المعاني فهي التي تجيء للدلالة على معانٍ مختلفة في الكلام، وهي قسيم الفعل والاسم في تقسيم الكلم، ويسمّيها بعض النحاة بالأدوات؛ لأن لها وظائف تؤديها في الكلام، والمتبع لتعريفات هذا النوع من الحروف عند علماء اللغة والتحو يجد أن معظمهم ينص على كون الافتقار اللغوي سمة بارزة في حروف المعاني

الحروف العاملة، يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) في شرح المفصل: "اعلم أنّ هذه الحروف تسمى حروف الإضافة، لأنها تضيف معاني الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها، وتسمى حروف الجرّ لأنها تجرّ ما بعدها من الأسماء أي تخفضها، وقد يسميها الكوفيون حروف الصفات".<sup>٣١</sup>

وعدد حروف الجرّ تسعة عشر حرفاً، وجعلها بعضهم عشرين حرفاً أو أكثر.<sup>٣٢</sup> ولكل واحد منها معنى يدلّ عليه في الكلام، وقد تعدّد معاني الحرف الواحد، وهي كلّها مفتقرة إلى عناصر لغوية تصاحبها حتى يفهم معناها.

فمثلاً حرف (من) يدلّ على "ابتداء الغاية، كقولك: سرت من البصرة، وكونها مبعوضة في نحو: أخذت من الدراهم".<sup>٣٣</sup> وهنا نلاحظ أنّ (من) لا بدّ لها من فعل يسبقها واسم يتلوها يصلح لأن تدلّ معهما على ابتداء الغاية مثل (سرت) و(البصرة) في المثال السابق، وليس كلّ فعل واسم يصلح أن تؤدي معهما هذه الدلالة؛ إذ لا يصلح أن تقول مثلاً: (سرت من الشجاعة) للدلالة على ابتداء الغاية، فالافتقار هنا خاصّ بنوع معيّن من العناصر اللغوية دون غيرها، وكذلك الشأن في دلالاتها الأخرى كالتبويض الذي يحتاج إلى اسم يدلّ على ما هو قابل للتجزئ كـ (الدراهم) في المثال.

ومن حروف الجرّ (الباء)، وهي تأتي للدلالة على "الاستعانة نحو قولك: كتبت بالقلم، وضربت

من فعل أو اسم، وقد يحتاج إلى المفرد كما ذكرنا، وقد يحتاج إلى الجملة، كحرف التقي والاستفهام وحرف الشرط".<sup>٣٤</sup>

ويقول المرادي (ت ٧٤٩ هـ) في شرح تعريف الحرف عند التّحاة: "فإن قيل: ما معنى قولهم: الحرف يدلّ على معنى في غيره؟ فالجواب: معنى ذلك أنّ دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلّقه، بخلاف الاسم والفعل، فإنّ دلالة كلّ منهما على معناه الإفرادي غير متوقفة على ذكر متعلّق، ألا ترى أنّك إذا قلت (الغلام) فهم منه التعريف، ولو قلت (أل) مفردة لم يفهم من معنى، فإذا قرن بالاسم أفاد التعريف، وكذلك باء الجرّ فإنّها لا تدلّ على الإلصاق حتّى تضاف إلى الاسم الذي بعدها، لا أنّه يتحصّل منها مفردة، وكذلك القول في سائر الحروف".<sup>٣٥</sup>

فحروف المعاني إذا كلّها مفتقرة افتقاراً متأصلاً إلى غيرها، وإنما افتقر الحرف في إفادة معناه إلى الجملة لأنّه وضع لتأدية معاني الأفعال أو شبه الأفعال إلى الأسماء.<sup>٣٦</sup> لذلك فهي لا دلالة لها خارج التركيب.

وسوف نكتفي في هذا البحث بتقديم أمثلة عن بعض حروف المعاني لنستبين صفة الافتقار فيها، وطبيعة العناصر اللغوية التي تفتقر إليها:

### المطلب الأول: حروف الجرّ.

يسميها بعضهم حروف الإضافة، وهي من

مشتقاً نحو: (كأنّ زيداً قائمٌ) فتدلّ على الشك والظن. <sup>٣٦</sup>

### المطلب الثالث: حروف العطف.

وتسمّى أيضاً (حروف التسق)، وهي تفتقر افتقاراً متصلاً إلى متعاطفين تتوسطهما؛ حيث يكون الثاني منهما تابعاً للأول، سواء أكانا من قبيل المفرد أم من قبيل الجملة. وتشارك هذه الحروف جميعها في العطف، وتفتقر في المعاني التي تدلّ عليها في الجملة، وهي جميعها من الحروف غير العاملة.

وأشهر حروف العطف وأكثرها استعمالاً (الواو) التي هي أمّ باب العطف، وقد تدلّ على معانٍ أخرى غير العطف، فقد تكون للحال، أو للمعية، أو واو ربّ، أو واو القسم، أو غير ذلك، ولكي تؤدّي هذه الدلالات المختلفة فإنّها تفتقر إلى عناصر لغوية خاصة تصاحبها لا يفهم معناها دونها. فهي في العطف تفتقر إلى شيئين تجمع بينهما ليشارك في الحكم، يقول المرادي (ت ٥٧٤٩هـ): "الواو أمّ باب حروف العطف، لكثرة مجالها فيه، وهي مشرّكة في الإعراب والحكم. ومذهب جمهور النحويين أنّها للجمع المطلق." <sup>٣٧</sup> فإذا قلت: (سافر عليّ وخالد) دلّت الواو على مطلق الجمع بين (عليّ) و(خالد) فأشركت الثاني في حكم الأول (السفر) وإعرابه (الرفع).

ومن حروف العطف: (الفاء) و(ثمّ) و(حتّى)

بالسّوط... وتكون للإصاق، نحو مررت بزيد وقدته بعصاه وجذبتة بشعره. <sup>٣٨</sup> ولها دلالات أخرى غير هذه، كالإصاق والمصاحبة والسبب والتعجب وغيرها، وهي تفتقر إلى سياقات خاصة حتى تدلّ على هذه المعاني المختلفة. وهذا يسري على حروف الجرّ جميعها المفتقرة إلى فة خاصة من العناصر اللغوية تصاحبها حتى يفهم معناها، لأنّها لا تمتلك دلالة معجمية محدّدة تستغني بها في السياق اللغوي.

### المطلب الثاني: الحروف المشبهة بالفعل.

عدد هذه الحروف ستة وهي: (إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ، وليت، ولعلّ)، وهي من الحروف العاملة، لذلك فهي تفتقر افتقاراً متصلاً إلى اسمين معمولين لها؛ حيث تنصب الأول اسماً لها، وترفع الثاني خبراً لها، كما أنّ لها دلالات مختلفة تؤدّيها في الجملة.

فمثلاً (أنّ) بفتح الهمزة تدلّ على التوكيد، كما في قولك (علمت أنّ زيداً قائم)، وتأتي في مواضع أخرى بمعنى (لعلّ)، كقولك: (قمت لأئك تكرمي)، أي: لعلّك تكرمي. <sup>٣٩</sup> فهي تفتقر إلى سياقات بعينها لتدلّ على التوكيد أو الترجي.

وتدلّ (كأنّ) على التشبيه وهو أشهر معانيها، وهي تفتقر إلى نوع خاصّ من الأسماء لتدلّ على هذا المعنى؛ حيث يشترط أن يكون خبرها اسماً جامداً نحو: (كأنّ زيداً أسدّ)، أمّا إذا جاء خبرها

ترد فيه، فقد تفيد التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، وقد تفيد التهديد، نحو قوله ﷺ: ﴿أَلَمْ تَهْلِكِ الْأَوَّلِينَ﴾ [المرسلات: ١٦]، وقد تفيد التعجب، نحو قوله ﷺ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ تَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [المجادلة: ١٤]

وغير ذلك من المعاني. <sup>(٣١)</sup> التي هي مفتقرة فيها إلى نمط خاص من الجمل حتى يفهم معناها. وقد تخرج عن معنى الاستفهام أصلاً فتدل على التداء، نحو قول امرئ القيس: <sup>(٣٢)</sup>

فاطمُ مهلاً بعض هذا التدلُّل

وإن كنت قد أزمعت صرماً فأجملي

وأما (هل)، فتفيد طلب التصديق الموجب لا غير، نحو هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ <sup>(٣٣)</sup> ولا تفيد التصور مثل الهمزة. ولكنها قد تخرج عن دلالة الاستفهام فتدل لمعان آخر، فتكون بمعنى (قد)، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً مَّذْكُوراً﴾ [الإنسان: ١٠] أي: (قد أتى على الإنسان حين من الدهر)، وتكون بمعنى (إن)، نحو قوله ﷺ: ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حَجْرٍ﴾ [الفجر: ٥]، أي: (إن في ذلك قسماً لذي حجر)، وتأتي بمعنى (ما)، كقوله ﷺ: ﴿فَهَلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: ٣٥]، معناه: (ماعلى الرسول إلا البلاغ).

<sup>(٣١)</sup>

وهي "تقتضي الترتيب، إلا أن (الفاء) توجب وجود الثاني بعد الأول بغير مهلة، و(ثم) توجهه بمهلة، ولذلك قال سيبويه: (مررت برجل ثم امرأة) فالمرور هنا مروران... و(حتى) الواجب فيها أن يكون ما يعطف بها جزءاً من المعطوف عليه، إما أفضله كقولك: (مات الناس حتى الأنبياء) أو أدونه كقولك: (قدم الحاج حتى المشاة) <sup>(٣٤)</sup> وقد تخرج هذه الحروف عن إفادة العطف لتدل على الإتيان فحسب أو تكون زائدة، وذلك بحسب السياقات التي ترد فيها.

وعلى العموم فحروف العطف تقتصر افتقاراً متأصلاً إلى غيرها حتى تتضح معانيها، وتعدّد معانيها مرتبط بالسياقات التي ترد فيها، لذلك ينبغي لمن أراد استعمالها أن يحيط علماً بما يتطلبه كل معنى من سياق، حتى لا يفهم منها غير ما أراد.

#### المطلب الرابع: حرفا الاستفهام.

للاستفهام أدوات متعدّدة ومختلفة، وليس منها إلا حرفان هما: الهمزة وهل، أما الباقي فكله أسماء. والحرفان يفتقران افتقاراً متأصلاً إلى جملة فعلية أو اسمية يدخلان عليها، فتقول (أزيد قائم؟) أو (هل قام زيد؟)، وهما من الحروف غير العاملة وإنما يدخلان على الجملة لإفادة معنى الاستفهام. أما الهمزة، فتفيد التصديق نحو: (أزيد قائم؟)، وتفيد التصور نحو: (أزيد عندك أم علي؟)، وهي تفيد مع الاستفهام عدّة معان إضافية بحسب السياق الذي

**المطلب الخامس: حروف الشرط.**

اختلف النحاة في عدد حروف الشرط، فمنهم من جعلها اثنين، ومنهم من جعلها ثلاثة أحرف، وهي: (إن) و(لو) باتفاق، و(إذا) على مذهب سيويه.<sup>(٣)</sup> وهي تفتقر إلى جملتين فعليتين، تجعل الأولى منهما شرطاً، والثانية جزءاً نحو: (إن تجتهد تنجح)، و(لو جتتني لأكرمك)؛ حيث تربط بينهما بصيراً كالجملية الواحدة التي لا يمكن أن يستغني طرفاها عن بعض، ولا يمكن لإحدهما أن تكون كلاماً حتى تأتي بالأخرى، فهما نظيرتا المبتدأ والخبر.

أما (إن) فهي أمّ باب الشرط، والأصل فيها أنها تفتقر إلى فعلين مضارعين يلبانها فتجزمهما، ويجوز أن تدخل على فعلين ماضيين فلا تؤثر فيهما، وهي تدلّ مطلقاً على الاستقبال سواء دخلت على المضارع أو الماضي، كما في المثالين السابقين.

وأما (لو) فهي حرف شرط يدلّ على المضى، ويفتقر إلى فعلين ماضيين في الأصل، لذلك لا تكون في الأغلب جازمة، يقول الرضيّ (ت٦٨٦هـ): "ولكون (لو) بمعنى المضى وضعاً لم يجزم بها إلا اضطراراً، لأنّ الجزم من خواصّ العرب والماضي مبنيّ."<sup>(٤)</sup> وهي مع دلالتها على الشرط تدلّ على امتناع الفعل الأوّل بعدها لامتناع الفعل الثاني أو العكس، على خلاف بين النحاة.

"نحو: (لو زرتني لأكرمك) فهي هنا تفيد الشرط والمضي والامتناع للامتناع. وقد تخرج عن إفادة الشرط فتدلّ على التمني، كما في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَن لَّاتَاكَرَّةَ فَتَكُونَنَّ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]

كما قد تكون حرف تقليل بمنزلة (رب) في المعنى، نحو: (إعط المساكين ولو واحداً).

وعلى العموم فإنّ حروف المعاني كثيرة لا يتسع المقام ههنا للتفصيل فيها؛ إذ ليس غرضنا في هذا البحث استقصاء جميع حروف المعاني والتفصيل في معانيها، بل هو تبيان حقيقة افتقارها المتأصل لمفرد أو جملة تصاحبها، وقد أثبتنا ذلك في التماذج التي انتقيناها، وما بقي من حروف لم نذكرها تتفق مع ما ذكرناه في الافتقار، وتفتقر في دلالتها على معان مختلفة في الجملة، ومن بينها: حروف التداء، وحروف التثنية، وحروف الإيجاب، وحرف التفسير، والحروف المصدرية، وحروف التحضيض، وحروف التفي، وحروف الاستثناء وغيرها.

**المبحث الثالث: الافتقار اللغوي في الأسماء:**

الاسم قسم من أقسام الكلم الثلاث (الاسم والفعل والحرف)، وقد اكتفى سيويه (ت١٨٠هـ) عند تعريفه بالتمثيل له فقال: "فالاسم: رجل، وفرس، وحائط."<sup>(٥)</sup> فأشار بتعريفه هذا إلى ما يدلّ عليه الاسم من: إنسان وحيوان وجماد، ورأى بعضهم أنّ هذا التعريف ناقص، ولا يوضح



خصائص الاسم التي يتمييز بها عن غيره، يقول الرضوي (ت ٥٦٨٦هـ): "فأما سيبويه فإنه لم يجدّه مجدّ ينفصل به من غيره، بل ذكر منه مثلاً، اكتفى به عن الحدّ:"<sup>(٧٧)</sup>

ولعلّ أحسن تعريف للاسم أشار إلى أهمّ خصائصه التي يمتاز بها عن قسيمه هو تعريف الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) الذي جاء فيه: "الاسم ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران، وله خصائص، منها: جواز الإسناد إليه، ودخول حرف التعريف، والجّر، والتنوين، والإضافة"<sup>(٧٨)</sup> فهذا التعريف يشير إلى دلالة الاسم الذاتية وتجردّه عن الزمان، وهذا يميّزه عن الحرف والفعل، كما أشار إلى بعض علاماته أو ضوابطه في الاستعمال التي ذكر منها خمسة.

أما مفهوم الاسم عند المحدثين فهو يختلف عن مفهومه عند القدماء، فقد رأوا أنّ تقسيم النحاة للكلم إلى اسم وفعل وحرف لم يكن موقفاً، لأنّه بُني تارة على أساس المعنى (الوظيفة)، وتارة أخرى على أساس المبنى (الشكل)، ومن ثمّ فإنّ "التفريق على أساس من المبنى فقط، أو المعنى فقط، ليس هو الطريقة المثلى التي يمكن الاستعانة بها في أمر التمييز بين أقسام الكلم، فأمثل الطّرق أنّ يتمّ على أساس من الاعتبارين مجتمعين، فيبنى على طائفة من المباني ومعها طائفة من المعاني"<sup>(٧٩)</sup> ولذلك جاء المحدثون بتقسيمات جديدة للكلم؛ حيث

أخرجوا من الاسم كلّاً من: الضّمائر، وأسماء الإشارة، والموصولات، والمصادر، والصفات (اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة...)، والظروف، وأسماء الفعل.<sup>(٨٠)</sup>

ومع ذلك فتقسيمات المحدثين لا تخلو هي الأخرى من بعض التناقض التي لا يتسع المقام للتفصيل فيها، وقد فصلّ فيها الدكتور فاضل مصطفى الساقى في كتابه (أقسام الكلم العربيّ من حيث الشكل والوظيفة).<sup>(٨١)</sup> ولهذا نميل إلى اعتماد رأي القدماء في تحديد الاسم لكونه أكثر ضبطاً وأقلّ تفرّيعاً.

وينقسم الاسم من حيث الافتقار إلى نوعين سنتناول كلّ نوع منه وحده:

#### المطلب الأول: الأسماء المفتقرة إلى غيرها لذاتها.

وهي كالحروف لا يمكن أن تفرد في الاستعمال، بل لا بدّ من لفظ آخر أو جملة ترافقها لتتضح معانيها، فهي مفتقرة افتقاراً ذاتياً متأصلاً.

والأسماء المفتقرة إلى غيرها لذاتها تأتي مبيّنة، ومن أسباب بنائها شبهها بالحرف من حيث افتقاره إلى غيره، ويُسمي النحاة هذا النوع من الشبه "الشبه الافتقاريّ"، وهو أنّ يفترق الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلاً، أي لازماً كالحرف.<sup>(٨٢)</sup> فالشبه الافتقاريّ هنا علّة لبناء هذه الأسماء التي لا يمكن أن يفهم معناها منعزلة عمّا يوضّحها. ومن أمثلة هذه الأسماء التي يذكرها النحاة:

## ١) افتقار الظرف الملازمة للإضافة إلى جمل.

يعرف ابن هشام (ت ٥٧٦هـ) الظرف بأنه "ما ضمّن معنى (في) باطراد، من اسم وقت، أو اسم مكان، أو اسم عرّضت دلالته على أحدهما، أو جار مجراه".<sup>(٥٣)</sup> ويقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):<sup>(٥٤)</sup>

الظرف وقت أو مكان ضمناً

(في) باطراد كهنا أمكث أزمنا

فالظرف يؤتى به لبيان زمان الفعل أو مكانه، وإذا خرج عن هذه القيود التي ذكرها العلماء صار اسماً عادياً كباقي الأسماء. وقد تعددت مصطلحاته عند العلماء إذ يسميه البصريون (الظرف) ويسميه الكسائي (الصفة) ويسميه الفراء (المحل)،<sup>(٥٥)</sup> ويسميه كثير من النحويين (المفعول فيه).<sup>(٥٦)</sup>

وتنقسم الظروف من حيث الإضافة إلى ظروف غير واجبة الإضافة؛ إذ تأتي أحياناً غير مضافة نحو: يوم وحين وريث. والقسم الثاني من الظروف مفتقر إلى الإضافة افتقاراً متأسلاً لا ينفك عنها، ولا يستقل بنفسه في الكلام وذلك نحو: حيث وإذ وإذا.

أما (حيث) فهي ظرف مكان مبني على الضم، "وعلة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار؛ إذ لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة".<sup>(٥٧)</sup> وهي مبهمة يفسرها

ما يضاف إليها من جمل اسمية أو فعلية، نحو قوله

﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١].

ونحو (جلست حيث الجو معتدل)، وتكثر إضافتها إلى الجمل الفعلية.<sup>(٥٨)</sup> فهي إذاً مفتقرة إلى الجمل بعدها افتقاراً متأسلاً، حتى في حال وقوعها اسماً مجروراً كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا دَخَلُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُمُ﴾ [يوسف: ٦٨]، فهي هنا اسم مبني على الضم في محل جر اسم مجرور، وقد أضيفت إلى جملة فعلية.

و(إذ) ظرف زمان مبهم يأتي في الأصل لما مضى من الزمان، يقول ابن عيش (ت ٦٤٣هـ): "فأما (إذ) فإنها تقع على الأزمنة الماضية كلها مبهمة فيها، لا اختصاص لها ببعضها دون بعض، فاحتاجت لذلك إلى ما يوضحها، ويكشف معناها، ويوضحها يكون بجملة بعدها، فصارت بمنزلة بعض الاسم، وضارعت (الذي)، والأسماء الناقصة المحتاجة إلى الصلات؛ لأن الأسماء موضوعة للدلالة على المسميات، والتمييز بين بعضها وبعض، فإذا وجد منها ما يتوقف معناه على ما بعده، حلّ مع ما بعده من تمامه محلّ الاسم الواحد، وصار هو بنفسه بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم مبني؛ لأن بعض الاسم لا يوضع للدلالة على المعنى".<sup>(٥٩)</sup>

وتبنى (إذ) على السكون، وهي إنما بُنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجمل ولوضعها على



حرفين<sup>(١١٠)</sup> فهي مثل (حيث) لازمة للإضافة إلى

الجملة، يقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ):<sup>(١١١)</sup>

وألزموا إضافة إلى الجملة

(حيث) و(إذا) وإن ينون يُحتمل

(فهي لا تضاف إلى المفرد مطلقاً، بل تضاف

إلى جملة إما اسمية أو فعلية فعلها ماض لفظاً

ومعنى، أو ماض معنى لا لفظاً<sup>(١١٢)</sup> وقد اجتمعت

الأنواع الثلاثة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَتَّصِرُوهُ

فَقَدَّ نَصْرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ

أَثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا

تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

فقد أضيفت إذ في الآية إلى جملة فعلها ماض

لفظاً ومعنى (أخرجه)، وأضيفت إلى جملة اسمية

(هما في العار)، كما أضيفت إلى جملة فعلها ماض

معنى لا لفظاً (يقول).

و(إذا) ظرف زمان مبهم متضمن معنى

الشَّروط، يأتي لما يستقبل من الزمان، وهي مبنية

لإبهامها في المستقبل، وافتقارها إلى جملة بعدها

توضحها وتبينها<sup>(١١٣)</sup> ولا تضاف إلّا إلى الجملة

الفعلية نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ

وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، وإلى ذلك أشار ابن مالك

(ت ٦٧٢هـ) بقوله:<sup>(١١٤)</sup>

وألزموا (إذا) إضافة إلى جُمَل

الأفعال كـ (هُنَّ إِذَا اعْتَلَى)

فهي لا تضاف مطلقاً إلى الجملة الاسمية " فإذا  
وقع الاسم بعدها مرفوعاً فعلى تقدير فعل قبله؛  
لأنه لا يقع بعدها المبتدأ والخبر، لما تضمنته من  
الشَّروط والجزاء، والشَّروط والجزاء مختصَّان  
بالأفعال<sup>(١١٥)</sup>."

وحاصل الأمر أنها مفتقرة افتقاراً متأصلاً إلى  
جملة فعلية بعدها، فعلها ماض أو مضارع، وقد  
اجتمعا في قول أبي ذؤيب الهذلي:<sup>(١١٦)</sup>  
والتَّسُّمُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبْتَهَا  
وَإِذَا تُرِدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ

فقد أضيفت (إذا) في الشَّطر الأوَّل إلى جملة

فعلها ماض (رغبت)، وفي الشَّطر الثاني أضيفت إلى

جملة فعلها مضارع (ترد).

(٢) افتقار الأسماء الموصولة إلى الصلَّة.

الموصولات من الأسماء المبنية المهمة التي لا

يتبين معناها إلا بجملة تأتي بعدها، ولذلك فهي

مفتقرة في سائر أحوالها إلى الصلَّة، فأشبهت الحرف

في ملازمة الافتقار، فبنيت<sup>(١١٧)</sup>.

ويؤكد علماء النحو عند تعريف الأسماء

الموصولة على افتقارها المتأصل إلى الصلَّة، التي هي

بمثابة الجزء منها، وذهب ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في

شرح هذا الافتقار إلى القول بأن الاسم الموصول

كجزء الكلمة الذي لا يدل على معنى إلا بالحقاق

المنفردة إلى جملة افتقاراً متأصلاً، وهي "حيثُ وإذُ وإذا، فإنها تفتقر أبداً إلى جملة، لكن لا تفتقر إلى عائِدٌ".<sup>١١٠</sup>

وينقسم الاسم الموصول إلى: نصٍّ ومشترك. فالموصول النصُّ أو الخاصُّ ما كان مخصّصاً بمعنى وضع له، وهو يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث حسب مقتضى الكلام، وعدد أسمائه ثمانية هي: الذي، والتي، واللذان، والتتان، والذين، والألى، واللآئي، واللآئي. أما الأسماء الموصولة المشتركة فهي التي تأتي بلفظ واحد للجميع؛ إذ يشترك فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وعددها ستة هي: مَنْ، وما، وأل الموصولية، وذو الطائفة، وأيٌّ، وذا.

وهذه الأسماء الموصولة جميعها تشترك في الافتقار المتأصل إلى صلة وعائد كما ذكرنا، وتفتقر من حيث دلالتها على العدد أو الجنس أو العاقل أو غير العاقل أو بعض المعاني الأخرى كالتبعية في (أي)، ولضيق المقام نتجنب الخوض في تفاصيلها، مادام أمرها في الافتقار قد اتضح وهو المراد في هذا البحث.

### ٣) افتقار الضمائر إلى ما يفسرها.

(الضمير) هو الاسم الموضوع لتعيين مسماه مُشعراً بتكلمه أو خطابه أو غيبته.<sup>١١١</sup> والضمائر جميعها منفردة افتقاراً متأصلاً إلى ما يفسرها؛ حيث تفتقر ضمائر الغائب إلى مرجع، وتفتقر ضمائر الحضور إلى قرينة التكلم والخطاب، وقد صرح بذلك جَمْع من النحاة عند حديثهم عن علّة بناء

جزئته الآخر به، وهو جملة الصلّة، يقول في ذلك: "معنى الموصول أن لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده، تصله به ليتم اسماً، فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة... ولهذا المعنى من احتياجه في تمامه اسماً إلى جملة بعده توضّحه وجب بناؤه؛ لأنه صار كبعض الكلمة، وبعض الكلمة لا يستحق الإعراب؛ أو لأنه أشبه الحرف من حيث إنّه لا يفيد بنفسه، ولا بدّ من كلام بعده، فصار كالحرف الذي لا يدلّ على معنى في نفسه، إنّما معناه في غيره".<sup>١١٢</sup> فهو بذلك مفتقر لذاته كالحروف.

ولكون الموصول مع صلته كجزأي الكلمة لم يؤثر الموصول في صلته؛ لأنّ جزء الكلمة لا يؤثر في جزئها الثاني، وإنّما يكون التأثير في المنفصلين المستقلين، فالصلة والموصول بهذا المركّب تركيباً مزجياً لا كالمضاف والمضاف إليه، يقول ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في شرح التسهيل: "لموصول مع الصلّة شبه بشطري الاسم، وأشبه الأسماء بهما المركّب تركيب مزج كجعلك، فإنّ المفرد مباين لهما بعدم التركيب، والمضاف والجملة مباينان لهما بتأثير صدرهما في عجزهما".<sup>١١٣</sup>

ولا يفتقر الاسم الموصول إلى جملة الصلّة فحسب، بل إنّه يفتقر إلى جانب ذلك إلى ضمير يعود عليه ويطابقه في العدد والجنس، وهذه الحيثية تفرّق بين الموصول وسائر الأسماء التي ذكرناها،

لا تُرد مطلقاً إلا وهي مضافة، ولا يرجع سبب ملازمتها للإضافة إلى وقوعها في موقع يفرض عليها ذلك، وإنما افتقارها ذاتي متأصل فيها، ومن أمثلتها: كلّ، وكلا، وكتنا، وبعض، وذو، وذات، وذوو، وذوات، وأولو، وأولات، ومثل، وشبه، وسوى، ومعاد، ولعمر، سبحان، وحَدّ (يضاف إلى الضمائر)...

**المطلب الثاني: الأسماء المفتقرة إلى غيرها لا لذاتها.**  
هذا النوع من الأسماء لا يفتقر إلى غيره افتقاراً ذاتياً، بل يحكم وقوعه في موقع يفرض عليه أن يطلب غيره، فالافتقار هنا لا ينسب إلى الاسم؛ لأنه غير مفتقر بحسب الأصل، بل ينسب إلى الباب النحوي الذي وقع فيه، فكل اسم يقع هذا الموقع يفرض عليه الباب هذا النوع من الافتقار، فهو إذاً مفتقر افتقاراً غير متأصل، وسنذكر في هذا البحث نماذج منه:

#### ١) افتقار المضاف إلى المضاف إليه.

يعرف التّحاة الإضافة بأنها: "إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه"<sup>٣٣</sup>. وفي هذا إشارة إلى ملازمة الاسم المضاف لما يضاف إليه حتى يصير منه بمنزلة التنوين من الاسم المنون الذي يندمج في بنيته فيكون كالجُزء منه، يقول ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ): "المضاف هو الاسم المجمعول كجزء لما يليه خافضاً له"<sup>٣٤</sup>.

الضمائر، كابن يعيـش (ت ٦٤٣ هـ) في شرح المفصل، وابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) في شرح التسهيل، والرّضويّ (ت ٦٨٦ هـ) في شرح الكافية؛ حيث أشار هؤلاء جميعهم إلى أنه من أسباب بناء الضمائر شبهها بالحروف في الافتقار، فهي تفتقر مطلقاً إلى ما يفسرها.<sup>٣٥</sup>

والسبب في افتقار الضمير إلى مفسر هو كونه موضوعاً في الأصل للإحالة على مسماه في الواقع، وفي ذلك تبرير لتسميته (كناية) عند الكوفيين؛ لأنه يُكنى به عن مسماه، وهذا المسمى المحال عليه قد يكون مذكوراً في الخطاب أو حاضراً أثناءه، ولا بدّ منه في كلا الحالين ليُفسر الضمير ويجعله معروفاً معلوماً لدى المخاطب، ومن ثمّ صار افتقار الضمير إلى مفسر افتقاراً متأصلاً لذاته.

ومن أمثلة افتقار الضمائر إلى ما يفسرها ما نجده في قوله ﷻ: ﴿وَالِىٰ عَادِ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يٰقَوْمِ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلٰهٍ غَيْرُهُ ۚ إِنِ أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ﴾ [هود: ٥٠].

فقد تضمّنت هذه الآية سبعة (٧) ضمائر متنوّعة، منها ما هو للغائب، ومنها ما هو للمتكلّم، ومنها ما هو للمخاطب، ومراجعتها إمّا مذكورة في الآية، أو تستفاد من سياق الحال.

ومن الأسماء المفتقرة إلى غيرها لذاتها ما يعرف بالأسماء الملازمة للإضافة، فهذه الأسماء

ولذلك فالمضاف لا يمكن أن يسمّى مضافاً إلا إذا دخل في علاقة إضافة يفترق فيها إلى المضاف إليه، يؤكد ذلك تعريف آخر للإضافة ذكره السيوطي (ت ٩١١ هـ) ونصّ فيه بأنّ الإضافة: "نسبة تقييدية بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ"<sup>(٧٥)</sup> وسبب افتقار المضاف إلى المضاف إليه هو كون المضاف نكرة تحتاج إلى ما يعرفها أو يخصّصها، وذلك ما يتحقق لها بالإضافة إلى اسم معرفة يفيدها التعريف، أو اسم نكرة يفيدها التخصيص، يقول ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): "أعلم أنّك لا تضيف إلا النكرة، نحو قولك (غلام زيد)، و(صاحب عمرو)؛ لأنّ الإضافة يُغى بها التعريف، أو التخصيص؛ لأنّ المضاف يكتسي من المضاف إليه تعريفه إن كان معرفة، وتخصيصاً إن كان نكرة... فإذا قلت (غلام رجل) فإنّ المضاف إليه وإن كان نكرة إلا أنّه حصل للمضاف بإضافته إليه نوع تخصيص"<sup>(٧٦)</sup>.

وافتقار الاسم المضاف إلى المضاف إليه غير متأصل؛ لأنّ افتقاره إليه ليس لذاته، فهو مستقلّ بالدلالة على معنى معجمي معلوم، ولكنّه يحتاج إلى المضاف إليه عندما يفرض عليه سياق الخطاب أن يتعرّف أو يتخصّص على نحو ما ذكرنا.

## ٢) افتقار المبتدأ والخبر إلى بعضهما.

المبتدأ هو "الاسم المجرد عن عامل لفظي غير مزيد ونحوه مخبراً عنه، أو وصف سابق رافع

لمنفصل كاف"<sup>(٧٧)</sup> والملاحظ أنّ تعريف المبتدأ يشار فيه إلى أنّه مخبر عنه، ممّا يعني أنّه لا يمكن أن تصوّر مبتدأ بدون خبر، فهما متلازمان يفترق كلّ منهما إلى الآخر وتربطهما ببعض علاقة الإسناد، ولذلك إذا قلت (زيد) فتجرّده من العوامل اللفظية، ولم تخبر عنه بشيء كان بمنزلة صوت تصوّره لا يستحقّ الإعراب"<sup>(٧٨)</sup>.

وقد أشار ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) إلى قضية افتقار المبتدأ والخبر إلى بعضهما فيما نقله عن الكوفيين قائلاً: "المبتدأ لا بدّ له من خبر، والخبر لا بدّ له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه، ولا يتمّ الكلام إلّا بهما، ألا ترى أنّك إذا قلت (زيد أخوك) لا يكون أحدهما كلاماً إلّا بانضمام الآخر إليه؟ فلمّا كان كلّ واحد منهما لا ينفك عن الآخر يقتضي صاحبه اقتضاءً واحداً عمل كلّ منهما في صاحبه"<sup>(٧٩)</sup>.

ثمّ إنّ الاسمين الواقعين مبتدأ وخبراً لا يفترقان إلى بعضهما من حيث كونهما اسمين، بل إنّ افتقارهما كان بسبب وقوعهما في سياق يفرض عليهما أن يدخلوا في علاقة إسنادية تجعل كلّ واحد منهما يطلب الآخر، فقولنا مثلاً: (العلم نور)، (العلم) مبتدأ، و(نور) خبر، والكلمتان لم تكن إحداهما مفتقرة إلى الأخرى قبل دخولهما في هذا التركيب، وإنّما افتقرا إلى بعضهما عند التركيب، ولذلك فافتقارهما غير متأصل.



## ٣) افتقار التابع إلى متبوع.

جاء في شرح الأشمونيّ على ألفيّة ابن مالك أنّ "التابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدّد غير خبر"<sup>(٣١)</sup> وهو خمسة أنواع: التعت، والبدل، والتوكيد، وعطف التسق، وعطف البيان. والتوابع كلّها "فروع في استحقاق الإعراب؛ لأنها لم تكن المقصود، وإنما هي من لوازم الأوّل كالشمة له، وذلك نحو قولك: (قام زيد العاقل)، فـ (زيد) ارتفع بما قبله من الفعل المسند إليه، و(العاقل) ارتفع بما قبله أيضاً من حيث كان تابِعاً لزيد كالشمة له"<sup>(٣٢)</sup> وهذا يعني أنّ التوابع مفتقرة إلى المتبوع لتؤدّي وظيفتها، فلا وجود لتابع من غير المتبوع، فهي تأخذ حكمها الإعرابيّ منه، وتطابقه في الجنس والعدد والتكثير أو التعريف، وتضيف إليه معاني يحتاج إليها.

فالتعت يأتي لتخصيص المتبوع، أو توضيحه، أو الثناء عليه، أو ذمّه أو تأكيده، وعطف البيان يوضّح متبوعه بذكر أشهر اسميه، وعطف التسق يأتي لإشراك الثاني في حكم الأوّل بواسطة حرف العطف، والتوكيد يأتي إمّا لبيان أنّ المتبوع هو المنسوب إليه في الحقيقة لا غيره، لم يقع فيه غلط، ولا مجاز في نسبة الفعل إليه، وإمّا لبيان أنّ المذكور باق على عمومه غير خاص"<sup>(٣٣)</sup> ويؤتى بالبدل لأنّ فيه إيضاحاً للبدل، ورفع لبس كما كان ذلك في الصفة، وفيه رفع المجاز، وإبطال التوسع الذي

كان يجوز في المبدل منه... يعني أنّه حصل باجتماع البدل والمبدل منه من التأكيد ما يحصل بالتعسّ والعين، ومن البيان ما يحصل بالتعت، ولو انفرد كل واحد من البدل والمبدل منه لم يحصل ما حصل باجتماعهما، كما لو انفرد التأكيد والمؤكّد، أو التعت والمنعوت، لم يحصل ما حصل باجتماعهما"<sup>(٣٤)</sup> وهذا يؤكّد افتقار الأسماء الواقعة موقعاً تكون فيه تابعا لغيرها افتقاراً غير متأصل.

## ٤) افتقار الاسم المميّز إلى تمييز:

يطلق التّحاة على التّمييز عدة مصطلحات فيقال له: التّمييز والتّبين والتّفسير والمميّز والمبيّن والمفسّر، وهو اسم "نكرة بمعنى (من)، رافع لإبهام جملة، أو مفرد عدداً، أو مبهم مقدار، أو ممانلة، أو مغايرة، أو تعجّب بالتص على جنس المراد بعد تمام بإضافة أو توين أو نون"<sup>(٣٥)</sup> أما المميّز فهو ما يفترق إلى التّمييز ليزيل إبهامه، فهو "من المبهمات، والمبهم المفتقر للتمييز نوعان: جملة ومفرد دالّ على مقدار، فتمييز الجملة رافع إبهام ما تضمّنته من نسبة عامل، فعلاً كان أو ما جرى مجراه، من مصدر أو وصف أو اسم فعل إلى معموله... وأمّا تمييز المفرد فإنّه رفع إبهام ما دلّ عليه من مقدار مساحي أو كيّلي أو وزني"<sup>(٣٦)</sup>

ففي قولنا (عندي رطل تمر)، كان المميّز (رطل) مبهماً؛ لأنّه يحمّل كلّ شيء يوزن من الفواكه والخضّر واللحوم وغيرها، فجاء التمييز

فإن الفعل (يسافر) يدلّ على السّفر دلالة عامّة غير محدّدة بوقت معلوم، ولا مكان محدّد، فلمّا قلنا: (غداً) تحدّد زمان السّفر، ولمّا قلنا: (إلى مكّة) تحدّد مكانه، فقد وضّحت شبه الجملة هنا الحدث، كما أنّه لو أطلقنا شبه الجملة (غداً) و(إلى مكّة) من غير حدث تتعلّق به لكانت غامضة مبهمّة، ولكن بوجود الحدث الذي تتعلّق به وهو (السّفر) في هذه الجملة صار معنى شبه الجملة واضحاً ظاهراً. ولذلك قيل إنّها مفتقرة إلى التعلّق، محتاجة إليه.

#### المبحث الرابع: الافتقار اللغوي في الأفعال.

الفعل قسم من أقسام الكلم العربيّ الثلاثة، ومن أشهر تعاريفه قولهم: "الفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة".<sup>٨٧</sup> وينقسم إلى ماضٍ ومضارع وأمر، نحو: (كتب، ويكتب، واكتب)، وهو حين يستعمل في تركيب ما تكون له حالات يفتقر فيها إلى غيره، وستتناول نماذج منها فيما يأتي:

#### المطلب الأوّل: افتقار الفعل إلى فاعل.

الاسم قد يأتي في الجملة عمدة، إمّا مسنداً إليه وهو المبتدأ والفاعل، أو مسنداً وهو الخبر، ويكون حينئذٍ ركناً أساسياً في الجملة، وقد يأتي فضلة لتتميم معنى الجملة وليس أحد ركنيها، كالفاعيل والحال والتّعت وغيرها، أمّا الفعل فلا يكون إلّا عمدة في الجملة مسنداً، ولا يكون مسنداً إليه، وهذا يعني أنّه "ركن الكلام، فلا يُستغنى عنه بحال من الأحوال، ولا تتمّ الجملة بدونه".<sup>٨٨</sup> بل لا بدّ من

(تمراً) ليرفع هذا الإبهام ويحدد المقصود، ولذلك لا يمكن أن يفهم المميّز المبهم من غير تمييز؛ لأنّه مفتقر إليه أبداً. أمّا تمييز الجملة نحو: (اشتعل الرأس شيباً) فالمبهم الذي يحتاج إلى تفسير هنا ليس اسماً بل جملة فعلية، ولذلك لا ينسب الافتقار في هذه الحال إلى أحد أجزائها، بل ينسب إلى الجملة كلّها.

#### ٥) افتقار الظرف والجارّ والمجرور إلى متعلّق.

يسمى التّحاة الظرف والجارّ الأصليّ مع المجرور شبه جملة: "وإنّما سمّيت بذلك لأنها مركّبة كالجملة، فهي تتألف من كلمتين أو أكثر، لفظاً أو تقديرًا، وهي غالباً ما تدلّ على الزّمان أو المكان".<sup>٨٩</sup> وشبه الجملة من الظرف أو الجارّ والمجرور مفتقرة مطلقاً إلى متعلّق تتعلّق به؛ لأنّ معناها لا يتضح بدونه، يقول ابن هشام (ت ٥٧٦١هـ): "لا بدّ من تعلّقهما بالفعل أو ما يشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإنّ لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قلّدر".<sup>٩٠</sup>

والتعلّق عند التّحاة هو: "الارتباط المعنويّ لشبه الجملة بالحدث، وتمسكها به، كأنّها جزء منه، لا يظهر معناها إلّا به، ولا يكتمل معناه إلّا بها... ومعنى هذه العلاقة أنّ بين الجانين تأثيراً متبادلاً، فشبه الجملة تفيد الحدث في إيضاح معناه وتكميله؛ إذ تحدّد زمانه أو مكانه أو سببه، والحدث يفيد شبه الجملة؛ إذ يُظهر معناها، ويربطه بعمل يكلّوها".<sup>٩١</sup> فمثلاً حين نقول: (يسافر الحجّاج غداً إلى مكّة)،



فاعل يسند إليه ليكونا جملة، ولذلك يؤكد النحاة على افتقار الفعل إلى فاعل، إذ لا يفارق أحدهما الآخر البتة، حتى صارا كالشيء الواحد، ومن أقوالهم في ذلك:

- قول ابن جني (ت ٣٩٢ هـ): "هذا فعل ولا بد له من فاعل... ألا ترى أن كل واحد من هذه الأفعال وغيرها يحتاج إلى الفاعل حاجة واحدة، وهو استقلاله به، وانتسابه إليه، وحدثه عنه، أو كونه بمنزلة الحادث عنه."<sup>٩١</sup>

- وقول ابن السيد البطلوسي (ت ٥٢١ هـ): "الفعل والفاعل كالشيء الواحد، ألا ترى أنه يسكن له آخر الفعل في نحو: ضربت، وذهبت، لاجتماع أربعة متحركات، وهم لا يكرهون اجتماع الحركات وتواليها إلا في الكلمة الواحدة."<sup>٩٢</sup> فهو يقصد بكونهما كالشيء الواحد تلازمهما؛ حيث لا يأتي أحدهما إلا ومعه الآخر، مثل الشيء الواحد الذي لا يقبل التجزئة، فلا يمكن أن يأتي جزؤه دون باقي الأجزاء الأخرى، ويقول في موضع آخر: "وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه."<sup>٩٣</sup>

- وقول أبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ): "فإن قيل: فلم إذا حذف الفاعل وجب أن يُقام اسم آخر مقامه؟ قيل: لأن الفعل لا بد له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثاً عن غير محدث عنه، فلما حذف الفاعل ههنا، وجب أن يُقام اسم آخر مقامه، ليكون

الفعل حديثاً عنه، وهو المفعول."<sup>٩٤</sup>

- وقول ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ): "الفاعل كالجُزء من الفعل، وإنما كان كذلك؛ لأنَّ الفعل لا يستغني عنه، وقد يستغني عن المفعول، فكأنه أحد أجزائه التي لا يُستغني عنها."<sup>٩٥</sup>

فهؤلاء جميعهم يؤكدون على افتقار الفعل إلى الفاعل؛ إذ هما عندهم لا يفترقان البتة، حتى صارا كالكلمة الواحدة، فإذا غاب الفاعل ناب عنه المفعول، وارتفع بالفعل فسمي نائب فاعل. بل إنهم يلجؤون أحياناً إلى تقدير أفعال لا وجود لها أصلاً لبعض الأسماء، حتى تطرد قواعدهم على نحو ما بيناه في أسباب الافتقار.

**المطلب الثاني: افتقار الفعل المتعدي إلى مفعول واللازم إلى حرف جر لتعديته.**

ينقسم الفعل في اللغة العربية من حيث التعدي واللازم إلى فعل متعدّد، وفعل لازم، فالمتعدي: هو الذي يصل إلى مفعوله بغير حرف جرّ، نحو: (ضربت زيداً)، واللازم: ما ليس كذلك، وهو ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جرّ نحو: (مررت بزيد)، أو لا مفعول له، نحو: (قام زيد)، ويسمى ما يصل إلى مفعوله بنفسه: فعلاً متعدّياً، وواقعاً، ومجاوزاً، وما ليس كذلك يسمى: لازماً، وقاصراً، وغير متعدّد، ويسمى متعدّياً بحرف جرّ."<sup>٩٦</sup> ويظهر بهذا أن الفعل المتعدي مفتقر إلى مفعول به ينصبه ليتّم معناه، ولذلك يقول ابن

مفتقرة إلى التقي لتعمل، نحو: (مازال الجو ممطراً)،  
أو إلى شبه التقي، وهو التهي كما في قول  
الشاعر: (١٠١)

صَاحِ شَمَّرَ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ  
تِ، فَنَسِيَانَهُ ضَلَالٌ مُيِّنٌ

فقد سبق الفعل (تزال) بلا التاهية فعمل في  
الجملة الاسمية بعده. والتحاة يؤكدون على افتقار  
هذه الأفعال إلى التقي لتتسخ الجملة الاسمية حتى  
في حالة حذف حرف التقي، كما في قوله تعالى: ﴿  
قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَنُوا تَذَكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ حُرِّصًا أَوْ  
تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ [يوسف: ٨٥] يقول  
العكبري في إعراب هذه الآية: "قوله تعالى: (تفتناً)،  
أي لا تفتناً، فحذفت (لا) للعلم بها." (١٠٢)

#### المبحث الخامس: الافتقار اللغوي في الجمل.

قد تقع الجمل موقع الاسم المفرد فتأخذ  
حكمه الإعرابي، وتكون مفتقرة إلى غيرها مثله إذا  
كان الباب النحوي الذي يقع فيه ذلك الاسم  
يفرض عليه الافتقار، كأن تقع خبراً ففتقر إلى المبتدأ  
مثلاً يفتقر الاسم المفرد، أو تقع نعتاً ففتقر إلى  
منعوت مثلاً يفتقر التعت المفرد. وقد تأتي الجملة  
على أصلها فلا تقع موقع اسم مفرد، ولا يكون لها  
محل من الإعراب.

ثم إنَّ الجمل سواء كانت واقعة موقع الاسم  
المفرد أو غير واقعة قد تفتقر إلى رابط يربطها بما

الحاجب: المتعلّي ما يتوقف فهمه على متعلّق كـ  
(ضرب) "١٠٣" فهو لا يكتفي بالفاعل بل يحتاج إلى  
مفعول به يقع عليه، أما الأفعال اللازمة فإنها تتعدّى  
بحرف الجرّ، من حيث هي قاصرة لا تستطيع  
الوصول إلى مفعولاتها بنفسها؛ لأنها أفعال ضعفت  
عرفاً واستعمالاً، فوجب تقويتها بالحروف الجارة  
"١٠٤" وقد ذهب ابن جنيّ إلى تفسير افتقار الفعل  
اللازم إلى حرف الجرّ لتعديته بأنّ حرف الجرّ جزء  
من الفعل أو كجزء منه، مثله في ذلك مثل همزة  
التعدية في (أفعلت)، وتضعيف العين في فَعَلت. "١٠٥"  
المطلب الثالث: افتقار بعض الأفعال الناسخة إلى  
نفي أو شبهه.

الأفعال الناسخة في اللّغة العربيّة قسمان: قسم  
ينسخ المبتدأ والخبر بدون شرط، وهي: كان، وظلّ،  
وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار،  
وليس. والقسم الثاني لا ينسخ المبتدأ والخبر إلاّ  
بشرط أن يتقدّمه نفي أو شبه نفي، وهو: زال،  
وبرح، وفتى، وانفك. وإلى ذلك أشار ابن مالك  
(ت ٦٧٢هـ) في قوله: "١٠٦"

ككان ظلّ بات أضحى أصبحا  
أمسى وصار ليس زال برحا  
فتى وانفك وهذي الأربعة  
لشبه نفي أو لنفي متبعة

فالأفعال الأربعة (زال، برح، فتى، انفك)



قبلها، وقد يكون هذا الرابط لفظياً مذكوراً أو مقدرأ كما قد يكون رابطاً دلالياً.

أما الرابط اللفظي فقد يكون ضميراً متصلاً بأحد أجزاء الجملة أو مستتراً عائداً على ما قبلها، ويكون ذلك في الجملة الواقعة نعتاً، نحو قوله ﷺ: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقٌ لِلَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِيُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ ۗ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [الأنعام: ٩٢]، فجملة التعت (أنزلناه) في الآية الكريمة تضمنت ضميراً متصلاً بالفعل وهو (الهاء)، يعود على المنعوت (كتاب). وكذلك جملة الصلة مفتقرة إلى ضمير يربطها بالوصول، فحين تقول: (أكرمت الذي زارني أبوه)، فإن جملة الصلة قد اشتملت على ضمير يعود على الموصول ويربطه به، وهو (الهاء) في (أبوه)، يقول أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ): "حكم الصفة كحكم الصلة، في أنه يلزم أن يرجع عائداً على الموصوف، كما يعود من الصلة إلى الموصول".<sup>١٠٣</sup> ومثل ذلك الجملة الواقعة خبراً أو حالاً فهما محتاجتان إلى رابط يربطهما بما قبلهما.

ولولا وجود الضمير الرابط في هذه الجمل لكان الكلام مفككاً متقطع الأوصال، يقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): "ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبراً عن هذا المبتدأ؛ وذلك لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه، فإذا لم يكن في

الجملة ذكر يربطها بالمبتدأ حتى تصير خبراً وتصير الجملة من تمام المبتدأ، وقعت الجملة أجنبيّة من المبتدأ، ولا تكون خبراً عنه، ألا ترى أنك لو قلت: (زيد قام عمرو) لم يكن كلاماً لعدم العائد، فإذا كان ذلك كذلك لم يكن بدّ من العائد".<sup>١٠٤</sup>

ومن الروابط اللفظية (واو) الحال في الجملة الاسمية الواقعة حالاً، وذلك نحو: ﴿قَالُوا لَئِن أَكَلَهُ الذِّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ إِنَّآ إِذَا﴾ [يوسف: ١٤].

فالجملة الاسمية (نحن عصبة) وقعت حالاً ولا رابط لها إلا (واو) الحال التي سبقتها، ويدونها تكون جملة الحال منفصلة عما قبلها، يقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): "فإذا وقعت الجملة حالاً فلا بدّ فيها مما يعلّقها بما قبلها، ويربطها به؛ لئلا يتوهم أنها مستتفة، وذلك يكون بأحد أمرين: إمّا الواو، وإمّا ضمير يعود منها إلى ما قبلها".<sup>١٠٥</sup>

وقد يكون الرابط اللفظي في الجملة الخبرية تكرار المبتدأ، كما قد يكون اسم الإشارة رابطاً لفظياً تفترق إليه جملة الخبر ليربطها بالمبتدأ، أو يكون الرابط اللفظي في جملة الخبر اسماً أعم من المبتدأ يحتويه دلالة، وذلك نحو قولك: (زيد نعم الرجل)، وبهذا يتأكد لنا أن جملة الخبر مفتقرة مطلقاً إلى رابط يربطها بالمبتدأ مهما كان نوعه.

وأما الرابط الدلالي الذي يربط الجملة بما قبلها فنجد مثلاً في جملة الشرط وجوابها، فأنت تقول

ولولا وجود الضمير الرابط في هذه الجمل لكان الكلام مفككاً متقطع الأوصال، يقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): "ولولا هذا الضمير لم يصح أن تكون هذه الجملة خبراً عن هذا المبتدأ؛ وذلك لأن الجملة كل كلام مستقل قائم بنفسه، فإذا لم يكن في

- كشفت الدراسة أنّ الافتقار اللغوي ظاهرة متجدّرة في اللغة العربية، فهي عموماً ليست من صنيع النحاة، ولا من محض خيالهم، بل هي أمر طبيعي في هذه اللغة، اتّسمت به تراكيبها؛ حيث يفضي إلى التلاحم بين أجزاء العبارة، التي يتصل فيها السّابق باللاحق وفق علاقة نحوية وصفها النحاة كما هي، وأطلقوا عليها مصطلح الافتقار، وهي ليست وليدة تأثر النحو بالفلسفة الإغريقية، بل كانت الإشارة إليها ترجع إلى أوائل النحاة قبل أن يتأثر النحو العربي بالمنطق إن كان ذلك حاصلاً فعلاً.

- كشفت الدراسة أنّ قسريّة القاعدة عند النحاة حملتهم على إثبات الافتقار في كلّ الحالات التي يفترق فيها عنصر لغوي إلى الآخر، سواء كان المفترق إليه مذكوراً أو محذوفاً، فقد أصروا مثلاً على القول بافتقار المسند والمسند إليه إلى بعضهما حتّى حين يغيب أحدهما عن التركيب، فهم لم يقنعوا بهذا العدم، وأوجدوا له مبرراً سلّكوا فيه مسلك التقدير، فقلّدوا للمبتدأ حين يغيب عن التركيب خبراً، والعكس صحيح، وعبروا عن اختفاء الفاعل من ملفوظ التركيب بالاستتار؛ وذلك لأنّ المحذوف عندهم يترك خلفه أثراً في التركيب، يكتمل به وظيفياً بناء الجملة، وهذا الأثر شرط أساسي في الحذف؛ لأنّ الأصل في الكلام عدم الحذف، وإنّما يتم الحذف لموجب، فإذا حذف عنصر ما من التركيب وجب تقديره بناء على

مثلاً: (إن زرتني أكرمتك)، فالإكram هنا مرتبط بالزيارة ومتعلّق بها دلاليّاً، مع وجود ارتباط لفظي بين الجملتين حقّقه حرف الشرط، يقول فخر الدّين قباوة: "إنّ الشرط يعني في الأصل ارتباط حدث بآخر ارتباطاً سببياً، ليكون أحدهما سبباً والآخر نتيجة، وهذا يقتضي أن يتعلّق الحدث الثاني بالأوّل، فيقع لوقوعه، ويمتّع لامتناعه"<sup>٥١٧</sup>

ومن صور الارتباط الدلالي ما نجده في جملة الخبر حين تكون هي المبتدأ في المعنى، وإلى ذلك أشار ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) بقوله:<sup>٥١٨</sup>  
وإن تكن إياه معنى اكتفى

بها كنظفي الله حسبي وكفى

وقد شرح ابن عقيل هذا البيت بقوله: "إنّ كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط، وهذا معنى قوله: (وإنّ تكن إلى آخر البيت)، أي: وإنّ تكن الجملة إياه أي المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرّابط، كقولك: (نظفي الله حسبي)."<sup>٥١٩</sup> ويقصد بقوله: (لم تحتج إلى رابط) أي: لم تحتج إلى رابط لفظي، أمّا الرّابط الدلالي فهو موجود، وهو تطابق المبتدأ والخبر في المعنى، لأنّ جملة الخبر (الله حسبي) هي نفسها (نظفي) في المعنى.

### الخاتمة:

ونخلص في ختام هذا البحث إلى جملة من النتائج نجملها فيما يأتي:

( التّضام ) و( التلازم ) و( التوارد ) وهي في الحقيقة ترجمة للمصطلح الأجنبيّ ( Collocation ) الذي وضعه الإنجليزيّ ( فيرث ).

- وقف البحث عند أنواع مختلفة من الحروف، فدرس نماذج من حروف الجرّ، والحروف المشبهة بالفعل، وحروف العطف، وحرفي الاستفهام، وحروف الشرط، وخلص من ذلك إلى أنّها تفتقر إلى سياقات خاصّة وفئة خاصّة من العناصر اللّغوية تصاحبها حتّى تدلّ على معانيها المختلفة؛ لأنّها لا تمتلك دلالة معجميّة محدّدة تستغني بها في السياق اللغويّ، لذلك ينبغي لمن أراد استعمالها أن يحيط علماً بما يتطلّبه كلّ معنى من سياق، حتّى لا يفهم منها غير ما أراد.

- خلاص البحث بعد دراسة عيّنة من الأسماء المفتقرة إلى غيرها إلى أنّها تنقسم إلى قسمين: قسم يفتقر إلى غيره لذاته افتقاراً متّصلاً لشبهه بحروف المعاني، وهذا النوع من الأسماء مبنيّ دائماً، ومن أمثله: الظّروف المفتقرة إلى الجمل، والأسماء الموصولة، والضّمائر. أمّا القسم الثّاني فيفتقر إلى غيره بحكم وقوعه في موقع يفرض عليه أن يطلب غيره، فافتقاره إذاً ينسب إلى الباب التّحويّ الذي وقع فيه، لا إلى الكلمة ذاتها، ومن أمثله: المضاف، والمبتدأ والخبر، والتّوابع، والاسم المميّز، والظّرف والجارّ والمجرور.

- خلاص البحث إلى أنّ التّحاة كانوا يصرّون على

الأصل، وهذا الأصل هو ما بنيت عليه مسألة الافتقار، لا الفرع الذي هو حذف المفتقر إليه، ولذلك وجب فهم ظاهرة الافتقار اللغويّ وفق هذا المنظور، أو بتعبير التّحويّين: إنّ مسألة الافتقار عند التّحاة تتّصل بالبنية العميقة للجمل لا بالبنية السّطحيّة.

- كشفت الدّراسة أنّ الافتقار صورة من صور التّماسك التّصيّيّ، فالعنصر اللّغويّ حين يتضامّ مع عنصر لغويّ آخر على سبيل الاحتياج، يكون ذلك رابطاً لفظياً ودالياً بين وحدات التّركيب على المستوى الأفقيّ، فإذا كانت هذه الظاهرة متواترة في تراكيب التّص كلّها أدّى ذلك حتماً إلى تماسكه واتّساقه.

- الكلمات المفتقرة إلى غيرها تحتاج إلى ضمائم محدّدة تكتمل بها صورتها التّركيبية؛ فتؤدّي وظائفها الدلاليّة والتّحويّة المنوطة بها، ويكون ذلك عوناً لمن أراد إعراب الكلام، فلا يلتبس عليه الأمر فيخطئ في تحديد الوظيفة التّحويّة للكلمة أو الجملة.

- أشار البحث إلى وجود مصطلحات عدّة في الدرس النحويّ العربيّ القديم واللّسانيات الحديثة للدلالة على ظاهرة الافتقار اللغويّ، أمّا التّحاة القدماء فكانوا يستعملون مصطلح (الافتقار)، أو (الاحتياج)، أو ما يشاكلهما نحو (لا بدّ) و(لا يستغني)، وأمّا المحدثون فاستعملوا مصطلحات تتقاطع مع مصطلح الافتقار اللغويّ أو ترادفه، مثل

- القول بافتقار الفعل إلى فاعل أو ما ينوب عنه لتتمّ الجملة به حتّى في الحالات التي يغيب فيها الفاعل عن التركيب، كما أكّدوا على افتقار الفعل المتعدّي إلى مفعول به يقع عليه، أمّا إذا كان لازماً فيفتقر إلى حرف جرّ لتعديته، وأكّدوا أيضاً على افتقار بعض الأفعال الناقصة إلى نفي أو شبهه يسبقها وهي: فتى وانفك وبرح وزال.
- تمسّ ظاهرة الافتقار اللغويّ الجمل أيضاً، فهي إذا وقعت موقع المفرد افتقرت إلى غيرها إن كان ذلك الموقع يفرض عليها الافتقار، كما أنّها قد تفتقر في بعض الأحيان إلى رابط لفظي كالضمير بأنواعه، وواو الحال، وتكرار المبتدأ بلفظه، أو رابط دلاليّ يربطها بما قبلها، كتعالتق جملة الشرط وجوابه، وكجملة الخبر حين تكون هي المبتدأ في المعنى.
- الهوامش:**
- (١) ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ/١٣١١م)، لسان العرب، ط ٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٩، ج ١٠، ص ٢٩٩، مادة (فقر)
- (٢) مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، المعجم الوسيط، ط ٤، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ٦٩٧. وانظر: البستاني بطرس (ت ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م)، محيط المحيط، ط ١، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٩٣، ص ٦٩٧.
- (٣) بديع يعقوب، إميل، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت،
- (٤) اللّبيدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة، ط ١، مؤسسة الرسالة - بيروت، ودار الفرقان - عمّان، ١٩٨٥، ص ١٧٩.
- (٥) حسان، تمام (ت ١٤٣٢هـ/٢٠١١م)، الخلاصة النحويّة، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٨٠.
- (٦) ابن مالك، محمّد بن عبد الله الطائيّ الأندلسيّ (ت ٦٧٢ هـ/١٢٧٣م)، ألفيّة ابن مالك في النحو والصرف، د ط، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٩٨٩، ص ١٠.
- (٧) ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدّين الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ/١٣٦٠م)، أوضح المسالك على ألفيّة ابن مالك، تح: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، د ط، منشورات المكتبة العصريّة، بيروت، دت، ج ١، ص ٣٣.
- (٨) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ/٧٩٦م) الكتاب، تح: محمّد عبد السلام هارون، ط ٣، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٩٨٨، ج: ١، ص ٢٣.
- (٩) المبرّد، أبو العباس محمّد بن يزيد (ت ٢٨٦هـ/٨٩٩م)، المقتضب، تح: محمّد عبد الخالق عزيمة، ط ٢، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، ١٩٧٩، ج: ٤، ص ١٢٦.
- (١٠) ابن جنّيّ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ/١٠٠١م)، اللّمع في العربيّة، تح: سميح أبو مغلي، د ط، دار مجدلاويّ، عمان، ١٩٨٨، ص ٣٣.
- (١١) الأستراباذيّ، رضيّ الدّين محمّد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ/١٢٨٧)، شرح كافية ابن الحاجب، تح: يوسف حسن عمر، ط ٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ١٩٩٦، ج: ٤، ص ٢٦٠.

- (١٢) حسان، تمام (ت ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م)، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٥٤.
- (١٣) حسان، تمام (ت ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م)، اللغة العربية معناها ومبناها، د ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، ٢٠٠١، ص ٢١٦.
- (١٤) التجار، نادية رمضان، " التضام والتعاقب في الفكر النحوي"، علوم اللغة (كتاب دوري)، مج ٣، ع: ٤٠، ٢٠٠٠، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ص ١٠٥.
- (١٥) حسان، تمام (ت ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م)، اجتهادات لغوية، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٦٤.
- (١٦) حسان، تمام (ت ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م)، مقالات في اللغة والأدب، ط ١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٣٧.
- (١٧) أبو الفرج، محمد أحمد، المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، د ط، دار التهضة العربية، بيروت، ١٩٦٦، ص ١١٠.
- (١٨) حسان، تمام، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ص ١٥٤.
- (١٩) حسان، تمام، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ص ١٥٤.
- (٢٠) التجار، نادية رمضان، التضام والتعاقب في الفكر النحوي، ص ١١٣.
- (٢١) تمام حسان، البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، ص ١٥٤.
- (٢٢) الصبان، أبو العرفان محمد بن علي المصري (ت ١٢٠٦هـ/ ١٧٩١م)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: طه عبد الرؤوف سعد، د ط، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دت، ج ١، ص ١٠٦ وما بعدها.
- (٢٣) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص ٢٢.
- (٢٤) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص ١٧.
- (٢٥) السمين، أحمد بن يوسف بن عبد اللّاهم الحلي (ت ٧٥٦هـ/ ١٣٥٥م)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تح: أحمد محمد الخراط، د ط، دار القلم دمشق، دت، ج ١٠، ص ٦٩٩.
- (٢٦) البطلبيوسي، عبد الله بن محمد بن السيد (ت ٥٢١هـ/ ١١٢٧م)، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تح: سعيد عبد الكريم سعودي، د ط، دار الطليعة، بيروت، دت، ص ٧٧.
- (٢٧) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق (ت ٣٤٠هـ/ ٩٥١م)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ط ٣، دار الفنائس، بيروت، ١٩٧٩، ص ٥٤.
- (٢٨) الأستراباذي، رضي الدين، شرح كافيّة ابن الحاجب، ج: ٤، ص ٢٦٠.
- (٢٩) المرادي، بدر الدين الحسن بن أم قاسم (ت ٧٦٤هـ/ ١٣٤٨م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢، ص ٢٢.
- (٣٠) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ١٠٧ (الهامش).
- (٣١) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء (ت ٦٤٣هـ/ ١٢٤٦م)، شرح المفصل للزمخشري، تح: إميل بديع يعقوب، ط ١، دار الكتب

- (٣٢) - انظر: ذياب، يوسف نمر (ت١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، **حروف الإضافة في الأساليب العربية**، د ط، منشورات دار الجاحظ، بغداد، ١٩٨٢، ص ١٣.
- (٣٣) ابن يعيش، **شرح المفصل للزحشري**، ج ٤، ص ٤٥٨.
- (٣٤) المالقي، أبو جعفر أحمد بن عبد النور (ت١٣٠٢هـ/١٣٠٢م)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تح: أحمد محمد الخراط، ط ١، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧٥، ص ١٤٣.
- (٣٥) انظر: المالقي، أبو جعفر أحمد بن عبد النور، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، ص ١٢٧.
- (٣٦) انظر: ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين الأنصاري (ت٧٦١هـ/١٣٦٠م)، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، د ط، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣ ج ١، ص ٢١٦.
- (٣٧) المرادي، الحسن بن أم قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص ١٥٨.
- (٣٨) ابن يعيش، **شرح المفصل للزحشري**، ج ٥، ص ١٢-١٥.
- (٣٩) انظر: المرادي، الحسن بن أم قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص ٣٢-٣٤.
- (٤٠) امرؤ القيس، جندح بن حجر، ديوان امرئ القيس، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٥، دار المعارف، القاهرة، ص ١٢.
- (٤١) المرادي، الحسن بن أم قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص ٣٤١.
- (٤٢) انظر: الهروي، علي بن محمد النحوي، **الأزهية في علم الحروف**، تح: عبد المعين الملوح، ط ٢، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٩٣، ص ٣٢-٣٤.
- (٤٣) الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم (ت٨٨٩هـ/١٤٨٤م)، **شرح شذور الذهب**، تح: نواف بن جزاء الحارثي، ط ١، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ٢٠٠٤، ج: ٢، ص ٥٨٨.
- (٤٤) الأستراباذي، رضي الدين، **شرح كافيّة ابن الحاجب**، ج: ٤، ص ٤٥٢.
- (٤٥) انظر: الأستراباذي، رضي الدين، **شرح كافيّة ابن الحاجب**، ج: ٤، ص ٤٥١.
- (٤٦) سيبويه، الكتاب، ج: ١، ص ١٢.
- (٤٧) الأستراباذي، رضي الدين، **شرح كافيّة ابن الحاجب**، ج: ١، ص ٣٥.
- (٤٨) ابن يعيش، **شرح المفصل للزحشري**، ج ١، ص ٨١.
- (٤٩) حسان، تمام اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٧.
- (٥٠) انظر: الساقبي، فاضل مصطفى، **أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة**، د ط، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٠٦-١٧٠.
- (٥١) انظر: الساقبي، فاضل مصطفى، **أقسام الكلم العربي من حيث الشكل والوظيفة**، ص ١٠٦-١٧٠.
- (٥٢) الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج ١، ص ١٠٦.
- (٥٣) ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، ج ٢، ص ٢٣١.
- (٥٤) ابن مالك الأندلسي، **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، ص ٢٧.

- (٥٥) انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (ت ٣١٦ هـ/٩٢٩ م)، **الأصول في النحو**، تح: عبد الحسين الفتلي، ط ٣، م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨، ج: ١، ص ٢٠٤.
- (٥٦) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين (ت ٩١١ هـ/١٥٠٥ م)، **ممع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تح: أحمد شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، ١٩٩٨، ج: ٢، ص ١٠٢.
- (٥٧) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين، **ممع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج: ٢، ص ١٥٢.
- (٥٨) انظر: ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، ج ١، ص ١٥١.
- (٥٩) ابن يعيش، **شرح المفصل للزخشي**، ج ٣، ص ١٢٠.
- (٦٠) السيوطي، **ممع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج: ٢، ص ١٢٧.
- (٦١) ابن مالك الأندلسي، **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، ص ٣٣.
- (٦٢) ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب عن كتب الأعراب**، ج ١، ص ٩٩.
- (٦٣) ابن يعيش، **شرح المفصل للزخشي**، ج ٣، ص ١٢١.
- (٦٤) ابن مالك الأندلسي، **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، ص ٣٣.
- (٦٥) ابن يعيش، **شرح المفصل للزخشي**، ج ٣، ص ١٢١.
- (٦٦) السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين (ت ٢٧٥ هـ/٨٨٨ م)، **شرح أشعار الهدليين**، تح: عبد السلام أحمد فراج ومحمود محمد شاكر، د ط،
- مكتبة دار العروبة، القاهرة، د ت، ج: ١، ص ١١.
- (٦٧) ابن عقيل، أبو محمد بهاء الدين الهمداني (ت ٧٦٩ هـ/١٣٦٧ م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، د ط، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٣، ج: ١، ص ٣٧.
- (٦٨) ابن يعيش، **شرح المفصل للزخشي**، ج ٢، ص ٣٧١.
- (٦٩) ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ/١٢٧٣ م)، **شرح التسهيل**، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط ١، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٩٠، ج ٢، ص ٢٣١.
- (٧٠) الصبان، محمد بن علي، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ج ١، ص ٢٣٨.
- (٧١) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج ١، ص ١٢٠.
- (٧٢) انظر: ابن يعيش، **شرح المفصل للزخشي**، ج ٢، ص ٢٩٣. و ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج ١، ص ١٢٠. و الأستراباذي، **شرح كافية ابن الحاجب**، ج: ١، ص ٤٠٢.
- (٧٣) ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك على ألفية ابن مالك**، ج ٣، ص ٨١ (الهامش رقم: ٢).
- (٧٤) ابن مالك، **شرح التسهيل**، ج ٣، ص ٢٢١.
- (٧٥) السيوطي، **ممع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج: ٢، ص ٤١١.
- (٧٦) ابن يعيش، **شرح المفصل للزخشي**، ج ٢، ص ١٣٠.
- (٧٧) السيوطي، **ممع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، ج: ٢، ص ٣٠٧.

- (٧٨) ابن يعيش، شرح المفصل للزخشي، ج ٢، ص ٢٢١.
- (٧٩) الأنباري، أبو البركات كمال الدين (ت ٥٧٧هـ/ ١١٨١م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تج: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٦١، ص ٤٥.
- (٨٠) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك، ج ٣، ص ٨٣.
- (٨١) ابن يعيش، شرح المفصل للزخشي، ج ٢، ص ٢١٨.
- (٨٢) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج: ١، ص ٣٣١.
- (٨٣) ابن يعيش، شرح المفصل للزخشي، ج ١، ص ٢٦٣.
- (٨٤) عبدالرحمن السيوطي، مع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج: ٢، ص ٢٦٢.
- (٨٥) الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك، ج ٢، ص ٢٨٩.
- (٨٦) قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط ٥، دار القلم العربي، حلب - سورية، ١٩٨٩، ص ٢٧١.
- (٨٧) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعريب، ج ٢، ص ٤٩٩.
- (٨٨) خر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٢٧٣.
- (٨٩) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج: ٤، ص ٥.
- (٩٠) الغلابي، مصطفى (ت ١٣٦٣هـ/ ١٩٤٤م)، جامع الدروس العربية، ط ٢٠، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٣، ج: ١، ص ٢٨.
- (٩١) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ/ ١٠٠١م)، الخصائص، تج: محمد علي التجار، د ط، دار الكتب المصرية، القاهرة، د ت، ج: ٣، ص ٩٨.
- (٩٢) البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص ٩٥.
- (٩٣) البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ص ١٤٤.
- (٩٤) الأنباري، أبو البركات كمال الدين (ت ٥٧٧هـ/ ١١٨١م)، أسرار العربية، تج: بركات يوسف عبود، ط ١، دار الأرقم، بيروت، ١٩٩٩، ص ٨٥.
- (٩٥) ابن يعيش، شرح المفصل للزخشي، ج ٢، ص ٦٠.
- (٩٦) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج: ١، ص ٤٨٣.
- (٩٧) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ج: ٤، ص ١٣٥.
- (٩٨) ابن يعيش، شرح المفصل للزخشي، ج ٤، ص ٣٠٠.
- (٩٩) ابن جني، الخصائص، ج: ١، ص ٣٤١.
- (١٠٠) ابن مالك، الفية ابن مالك في النحو والصرف، ص ١٧.
- (١٠١) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك، ج: ١، ص ٢٤٧.
- (١٠٢) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ/ ١٢١٩م)، الثيان في إعراب القرآن، تج: محمد علي البجاوي، د ط، مطبعة عيس البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، د ت، ج: ٢، ص ٧٤٣.
- (١٠٣) - الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد

- (ت ٣٧٧هـ / ٩٨٧م)، المسائل المشكّلة، تح: يحيى مراد، ط ١، دار الكتب العلميّة، بيروت، ٢٠٠٣، ص ٣١.
- (١٠٤) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج ١، ص ٢٣٠.
- (١٠٥) ابن يعيش، شرح المفصل للزمخشري، ج ٢، ص ٢٦.
- (١٠٦) قباوة، فخر الدّين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص ٥٣.
- (١٠٧) ابن مالك، ألفيّة ابن مالك في النّحو والصّرف، ص ١٦.
- (١٠٨) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، ج: ١، ص ١٩٢.